

## العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية)

رياض العبد الله

جامعة البحرين

و

عقيل الحساوي

جامعة الكوفة

### خلاصة

من خلال استخدام ثلاثة مفاهيم للدخل المحاسبي وست فرضيات تحاول هذه الدراسة، أولاً، التحقق من وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية العراقية، وثانياً، تفسير الظاهرة (أي تحديد الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها) في عينة مكونة من 30 شركة صناعية مدرجة في سوق بغداد للأوراق المالية. إن التحليل الإحصائي يؤكد وجود ظاهرة تمهيد الدخل باستخدام مقياس Eckel وفي ظل المفاهيم الثلاث المستخدمة (1- صافي الدخل: 2 - دخل التشغيل الحالي: 3 - دخل النشاط الحالي). وهذا يعني بأن هناك فروق في مستوى التمهيد بالنسبة للمفاهيم الثلاث. فالإدارات في الشركات الصناعية العراقية تميل بشكل أكبر إلى تمهيد الدخل في ضوء كل من مفهومي دخل النشاط الجاري ودخل التشغيل الحالي مقارنة بتمهيد صافي الدخل. وفيما يتعلق بتفسير الظاهرة، فقد استخدمت خمس متغيرات مستقلة. إن الاختبار الإحصائي يؤكد تفسير الظاهرة (وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل) من خلال المدفوعات الضريبية وربحية الشركة ونوع الملكية (قطاع خاص أم قطاع مختلط). ومن ناحية ثانية فقد أتضح بأنه لا يمكن تفسير الظاهرة (أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية) في حالتي حجم الشركة (على أساس ثلاث متغيرات فرعية ممثلة لحجم الشركة وهي المبيعات وإجمالي الموجودات والموجودات الثابتة) والكثافة الرأسمالية.

## المقدمة

ان التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لغرض اتخاذ القرارات يخلق الحاجة الى تقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار بين طرق المحاسبة وأساليب الإفصاح المتاحة. وطالما أن هناك مجالاً للمفاضلة بين طرق المحاسبة وأساليب الإفصاح البديلة فإن على الإدارة ان تختار (في حدود المرونة المتاحة) الطريقة المحاسبية وأسلوب الإفصاح الذي يتيح معلومات أكثر فائدة في مساعدة مستخدمي المعلومات في اتخاذ قراراتهم . إلا ان اختيار الإدارة للطرق المحاسبية وأساليب الإفصاح في كثير من الأحيان يأتي بالطريقة التي تؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية وفائدتها لغرض اتخاذ القرارات ، فقد يأتي اختيار الإدارة للطرق المحاسبية وأساليب الإفصاح متأثراً بالأهداف الشخصية للإدارة على حساب صدق التعبير عن نتائج الأحداث والعمليات والظروف المتعلقة بالشركة فضلاً عن (المحددات) أو العوامل البيئية التي قد تأخذ دوراً مهماً في التأثير على سلوك الإدارة في المجالات المتعلقة بالمفاضلة بين الطرق والاجراءات المحاسبية البديلة وفي تحديد مستوى الإفصاح في القوائم المالية . ويمثل تمهيد الدخل أحد انعكاسات هذه العوامل (المحددات) وواحدة من السياسات غير المعلنة التي تمارسها الإدارة للتحكم في كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المعلنة في القوائم المالية (أي التحكم في المعلومات من حيث القياس ومستوى الإفصاح) واتباع هذه السياسة يعتمد بشكل كبير على مدى المرونة التي يتيحها النظام المحاسبي المطبق للإدارة للتدخل في عملية القياس والإبلاغ المالي . لذا فإن هذه الدراسة سوف تسلط الضوء على العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل من خلال خمسة أقسام وعلى النحو التالي: القسم الأول : الأهمية والمشكلة والأهداف والمحددات ، والقسم الثاني: الدراسات السابقة، والقسم الثالث : خلفية نظرية، والقسم الرابع : منهجية الدراسة، والقسم الخامس : فرضيات الدراسة، وتحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضيات. وأخيراً هناك الاستنتاجات والتوصيات.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في كونها دراسة تسلط الضوء على جانب مهم من جوانب المحاسبة ألا وهو الأبعاد السلوكية لعملية القياس والإبلاغ المالي ، من خلال دراسة سلوك تمهيد الدخل كأحد أشكال تدخل الإدارة في عملية القياس والإبلاغ المالي الخارجي ، حيث ان هذه الدراسة يمكن أن تبين لوضعي المعايير وللمستخدمي المعلومات على حد سواء اثر المرونة المتاحة للإدارة في النظام المحاسبي للتدخل في عملية القياس والإبلاغ المالي على جودة المعلومات المحاسبية المعلنة في القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار. فدراسة المحددات أو العوامل المؤثرة في سلوك

تمهيد وتحديد الوسائل أو الأدوات الممكنة لتمهيد الدخل يساعد مستخدمي المعلومات في وضع أساس يمكن الاسترشاد به للتنبؤ بالسلوك المحاسبي المتوقع للإدارة للتأثير على المعلومات المحاسبية المعلنة ( من خلال تحديد السمات والخصائص التي تتسم بها الشركات التي تتجه إلى تمهيد دخلها ) وفي التعرف على طبيعة الأرقام المحاسبية المعلنة ، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين قدرة مستخدمي المعلومات في تقييم المعلومات المحاسبية المعلنة في القوائم المالية وزيادة فائدة القرارات التي تستند إليها .

كما ان نتائج هذه الدراسة يمكن أن تكون مفيدة لوضعي المعايير في مجال تقييم القواعد والمعايير المحاسبية الموضوعة والمنظمة للتطبيقات المحاسبية وفي رقابة ومتابعة أنشطة تمهيد الدخل ، اذ يجب أن تتجه جهودهم إلى المجالات والأنشطة التي يحتمل حدوث تمهيد الدخل فيها بشكل أكبر .

### مشكلة الدراسة

تعد القوائم المالية واحدة من أهم مصادر المعلومات لمختلف الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية (كالمستثمرين والمقرضين وواضعي المعايير والأطراف الأخرى المستخدمة للمعلومات المعلنة في القوائم) التي تسعى إلى تقييم جودة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها في العديد من القرارات ، اذ يواجه المستثمرين والمقرضين وكذلك واضعو المعايير وغيرهم بدائل قرارات مختلفة ومتعارضة . ففيمًا يتعلق بالمستثمرين والأطراف الأخرى المستخدمة للمعلومات المحاسبية فهم يهتمون بتقييم جودة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية بهدف الحصول على أقصى العوائد من استثماراتهم وتوجيهها نحو الاستثمارات الناجحة التي تحقق الأهداف المرجوة من الاستثمار. أما بالنسبة لواضعي المعايير فهم يهتمون بتقييم جودة المعلومات المحاسبية بهدف تقييم القواعد والمعايير الموضوعة والمنظمة للتطبيقات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يتركز فيها الاهتمام على مساعدة المستخدمين الخارجيين في اتخاذ قراراتهم بشكل صحيح وبما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة من خلال توجيهها نحو الاستثمارات الناجحة وبما يخدم الاقتصاد الوطني ككل ، اعتمادا على عدد من المتغيرات والظروف والعوامل التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية وفائدتها في عملية اتخاذ القرار ومنها سلوك تمهيد الدخل كأحد أشكال تدخل الإدارة في عملية القياس والإبلاغ المالي لما له من تأثير على تقييم مستخدمي المعلومات لجودة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها لا سيما وان هنالك اجماع في الأدبيات المحاسبية على ان تمهيد الدخل هو واقع حال لأسباب ودوافع مختلفة سيتم التطرق إليها لاحقاً .

وعلى هذا الأساس فان مشكلة البحث تكمن في الحاجة الى فهم طبيعة ودوافع تمهيد الدخل والتعرف على الدوافع المؤثرة في سلوك الادارة باتجاه تمهيد الدخل المعلن للشركة بهدف الوصول الى تقييم أفضل لطبيعة الأرقام المحاسبية المعلنة في القوائم المالية والوقوف على السمات والخصائص المميزة للشركات التي تتجه الى تمهيد دخلها المعلن .

### أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

- 1 - تحديد فيما اذا كانت هناك ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العراقية المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية وعلى أساس : أولاً - استخدام ثلاث مستويات للدخل وهي صافي الدخل ودخل العمليات الجارية ودخل النشاط الجاري ثانياً - استخدام مقياس Eckel لتمهيد الدخل.
- 2 - تفسير ظاهرة تمهيد الدخل في البيئة الصناعية العراقية من خلال خمس متغيرات مستقلة independent variables افترضت ابتداءً أنها يمكن أن تفسر الظاهرة (المتغير التابع (dependent variable) وهذه العوامل هي: حجم الشركة (حجم المبيعات وحجم الموجودات الثابتة، وحجم اجمالي الموجودات) والكثافة الرأسمالية للشركة والمدفوعات الضريبية ومستوى الأداء ونوع الملكية (قطاع خاص وقطاع مختلط).
- 3 - تحديد المتغيرات التي تفسر فعلاً الظاهرة في ضوء الأساليب الإحصائية المستخدمة.

### محددات الدراسة

لقد كان لندرة المعلومات عن الشركات المكونة لعينة الدراسة دور في عدم إمكانية توظيف متغيرات أخرى لتفسير العلاقة بين متغير تمهيد الدخل وحجم تداول السهم ، معدل سعر السهم الواحد ، تصنيف المدققين وغيرها. ويرجع ذلك الى عدم توفر المعلومات المنشورة، والسرية غير المبررة للشركات الصناعية المساهمة العراقية ووزارتي الصناعة والتجارة ودائرة مسجل الشركات في العراق. وبقدر تعلق الأمر بالمعلومات المستخدمة لأغراض اختبار فرضيات الدراسة، فقد اشتقت من القوائم المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العراقية ( التي تعاني أساساً من مشاكل في الإفصاح) ودليل المستثمر الصادر سابقاً من سوق بغداد للأوراق المالية.

### الدراسات السابقة.

#### دراسة MOSES (1987)

يهدف Moses الى اختبار تأثير عدد من العوامل في سلوك الادارة باتجاه تمهيد الدخل. وهذه العوامل هي ( حجم الشركة ، الحصة السوقية ، أجور العاملين، الحوافز الإدارية ورقابة المالكين ).

ولغرض تحقيق هذا الهدف تم اختبار التغيرات المحاسبية المعلنة في القوائم المالية لعينة مكونة من 212 شركة أظهرت تغيرات محاسبية اختيارية للفترة 1975 - 1980 في الولايات المتحدة الأمريكية. وتولدت النتائج التالية: 1- ان 65٪ من التغيرات المحاسبية المعلنة هي تغيرات ممهدة للدخل 2 - هناك علاقة معنوية موجبة بين سلوك تمهيد الدخل وعوامل حجم الشركة والحصة السوقية والحوافز الادارية. 3- لم تدعم الدراسة وجود تأثير لعوامل تكاليف العمل ورقابة المالكين في سلوك تمهيد الدخل.

### دراسة Hermann & Inoui (1996)

يهدف Hermann & Inoui الى اختبار دوافع المدراء اليابانيين لتمهيد الدخل باستخدام التغيرات في طرق الاندثار في ظل ظروف تشغيلية مختلفة، اذ قام الباحثان بدراسة تأثير ستة عوامل هي : حجم الشركة ، ضرائب الدخل ، درجة انحراف الأداء التشغيلي عما هو متوقع، مدفوعات الحوافز الادارية ، درجة تذبذب الدخل، الكثافة الرأسمالية. ولغرض تحقيق الهدف تم اختيار عينة من 425 شركة أظهرت تغيراً في طريقة الاندثار خلال الفترة 1985-1992 في ظل ظروف تشغيلية مختلفة وتم التوصل الى النتائج التالية: بالنسبة للشركات التي حققت دخل أعلى من المتوقع فقد ظهر أن المدراء يختارون طريقة الاندثار التي تؤدي الى تقليل الدخل وبهدف تمهيده (241 شركة من أصل 309 شركات) وظهر وجود علاقة معنوية موجبة بين سلوك تمهيد الدخل ومتغيرات حجم الشركة والكثافة الرأسمالية. بالنسبة للشركات التي حققت دخلاً أقل من المتوقع فقد ظهر بأن المدراء يميلون لاختيار طريقة الاندثار التي تؤدي الى زيادة الدخل بهدف تمهيده (55 شركة من أصل 164 شركة) وتبين وجود علاقة معنوية سالبة بين سلوك تمهيد الدخل والمدفوعات الضريبية. وأخيراً فيما يتعلق بالشركات التي حققت خسائر فأتضح أن المدراء يميلون الى اختيار طريقة الاندثار التي تؤدي الى زيادة الدخل بهدف تمهيده (34 شركة من أصل 69 شركة)، واتضح وجود علاقة معنوية موجبة بين سلوك تمهيد الدخل ومتغير الكثافة الرأسمالية. وعلى مستوى اختبار المتغيرات ضمن مستوى اجمالي العينة فقد ظهر أن هناك علاقة معنوية بين سلوك تمهيد الدخل ومتغيرات حجم الشركة، الكثافة الرأسمالية، انحراف الأداء التشغيلي، الضرائب، وتذبذب الأرباح، بينما لم يثبت وجود تأثير لمتغير الحوافز الادارية.

### دراسة Klumpes (1998)

يحاول Klumpes تحديد تأثير بعض محددات سلوك الادارة (معدل الضريبة، حجم الشركة، رقابة الملكية، القدرة الايفائية) في اختيار الاجراءات المحاسبية الممهدة للدخل. ولهذا الغرض وظفت عينة مكونة من 82 شركة تأمين في أستراليا التي قامت بتغيير في سياساتها المحاسبية خلال

الفترة 1992 - 1993. وقد اتضح أن الإدارة تختار السياسة المحاسبية الممهدة للدخل عند زيادة حجم الشركة وعند زيادة المدفوعات الضريبية. بينما لم يتضح وجود تأثير لمتغيرات رقابة الملكية والقدرة الايفائية في سلوك تمهيد الدخل.

### دراسة هويدي (1998)

يسعى هويدي الى اختبار أثر أربعة متغيرات (حجم الشركة، ربحية الشركة، طبيعة النشاط الذي تمارسه، هيكل الملكية) على تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية. وتتكون عينة الدراسة من 14 شركة تتوزع على ثلاث قطاعات: القطاع المالي والقطاع الصناعي والتجاري وقطاع العقارات والخدمات، وللفترة 1989 - 1955. وتم اختبار أربعة فرضيات تتعلق باجمالي قيمة الموجودات، العائد على اجمالي الموجودات، القطاع الذي تعمل فيه الشركات، وهيكل الملكية. وتم هذا الاختبار على أساس مقياسين للدخل: صافي الدخل والأرباح الموزعة. وكانت النتائج كالآتي: 1 - ان ظاهرة تمهيد الدخل موجودة وبغض النظر عن مقياس الدخل المستخدم مع ميل أكبر الى تمهيد الأرباح الموزعة مقارنة بصافي الدخل. 2 - قبول الفرضية الأولى والثالثة بالنسبة لكلا مقياسي الدخل 3 - رفض الفرضية الثانية والرابعة بالنسبة لكلا المقياسين.

### دراسة Godfrey & Jones (1999)

يهدف Godfrey & Jones الى تحديد تأثير الكلف السياسية في سلوك الإدارة عند تصنيف الفقرات غير الاعتيادية من خلال دراسة محددات الحصة السوقية وتكاليف العمل والحوافز الإدارية على التمهيد التصنيفي للدخل الاعتيادي لعينة مكونة من 58 شركة للفترة 1989 - 1990 وفي ظل ثلاث فرضيات. فأما الفرضية الأولى فهي ان الشركات التي تمهد الدخل الاعتيادي باستخدام التصنيف الاختياري لبنود المكاسب والخسائر المتكررة كبنود غير اعتيادية تتحمل تكاليف عمل اقل من الشركات التي لا تمهد الدخل باستخدام التمهيد التصنيفي للدخل الاعتيادي. وأما الفرضية الثانية فهي تنص على أن الشركات التي تمهد الدخل باستخدام التصنيف الاختياري لبنود المكاسب والخسائر كبنود غير اعتيادية تكون فيها نسبة الحوافز الإدارية الى الدخل التشغيلي أعلى من الشركات التي لا تمهد الدخل باستخدام التمهيد التصنيفي للدخل. وأخيراً، فإن الفرضية الثالثة تنص على أن الشركات التي تمهد الدخل باستخدام التصنيف الاختياري لبنود المكاسب والخسائر المتكررة كبنود غير اعتيادية تمتلك حصة سوقية أكبر من الشركات التي لا تمهد الدخل باستخدام التمهيد التصنيفي للدخل الاعتيادي. وقد أظهر اختبار الفرضيات دعم الفرضية الأولى ورفض للفرضيتين الثانية والثالثة.

**دراسة Lewis & Chaney (2001)**

يركز Lewis & Chaney على سلوك الإدارة عند اتخاذ قرار بإصدار أسهم جديدة للجمهور من خلال الأرباح المعلنة للشركات التي قامت بطرح أسهم جديدة للاكتتاب خلال الفترة 1957 - 1987 ولعينة من 489 شركة قي ظل فرضيتين. فأما الأولى فهي وجود علاقة معنوية موجبة بين سلوك تمهيد الدخل ومستوى أداء الشركة. وأما الثانية فهي وجود علاقة معنوية موجبة بين سلوك تمهيد الدخل واستقرار أسعار الأسهم. واطهر اختبار الفرضيتين دعماً للأولى، بمعنى ان هناك تمهيد في فترات طرح الأسهم بهدف تحسين الأداء وكذلك تم دعماً للفرضية الثانية، بمعنى أن أسعار الأسهم تكون أكثر استقراراً في الشركات الممهدة للدخل.

**دراسة جهما ني (2001)**

من خلال استخدام ثلاثة مقاييس للدخل، اجمالي وصافي الدخل والمقياس المركب من المقياسين السابقين، يهدف جهما ني الى: تحديد حجم ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان والمنتمية الى القطاع الصناعي (42 شركة) وقطاع الخدمات (18 شركة) وكذلك تحديد أي من القطاعين أكثر ميلاً لتمهيد الدخل. ثانياً، اعطاء تفسير لسبب وجود هذه الظاهرة من خلال متغير حجم الشركة كمتغير مستقل، وكذلك تحديد أي من القطاعين أكثر تأثراً بمتغير الحجم لتفسير الظاهرة. ولتحقيق هذين الهدفين تم توظيف ست فرضيات: فرضيتان تتعلقان بوجود ظاهرة التمهيد في القطاعين الصناعي والخدمات، وفرضيتان تتعلقان بوجود فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات في القطاعين، وأخيراً فرضيتان تتعلقان بوجود فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات حسب حجمها ولكلا القطاعين. وكانت النتائج كالآتي: في حالة صافي الدخل فإن نسبة التمهيد في القطاعين الصناعي والخدمات هي 55٪ و 44٪ على التوالي. وفي حالة اجمالي الدخل فإن نسبة التمهيد في القطاعين الصناعي والخدمات هي 34٪ و 16٪ على التوالي. وفي حالة المقياس المركب فإن نسبة التمهيد في القطاعين الصناعي والخدمات هي 46٪ و 56٪ على التوالي. وفيما يتعلق بالفرضيات الأخرى فرفضت جميعاً.

**دراسة Albornzo & Alcarria (2003)**

يحاول Albornzo & Alcarria تحديد دور الفقرات الاختيارية discretionary accru als في سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة غير المالية الاسبانية المدرجة في البورصة الاسبانية وبالاعتماد على الكشوف المالية المنشورة لهذه الشركات للفترة 91 - 98. وتحاول الدراسة ان تعطي تفسيرات للفترة الحالية، والفترة الحالية وبالترابط مع الفترة اللاحقة لها. والشكل التالي يوضح هدف الدراسة بشكل أفضل.

## الشكل (1)

## تمهيد الدخل على أساس الفترة الحالية وتمهيد الدخل بالترابط بين الفترة الحالية والفترة اللاحقة:

الأداء الحالي (الفترة t)

أعلى من الهدف	أدنى من الهدف			
ب	أ	ضعيف	أدنى من الهدف	الأداء المتوقع للفترة t+1 من منظور الفترة t
د	ج	جيد	أعلى من الهدف	

وبالتالي هناك فرضيتان. فأما الفرضية الأولى فأنها تتعلق بقيام المدراء بتمهيد دخل الفترة الحالية من خلال استخدام الفقرات الاختيارية. وأما الفرضية الثانية فأنها تتعلق باستخدام الفقرات الاختيارية للفترة الحالية لتمهيد دخل الفترة المستقبلية وبالذات عندما يكون أداء الفترة الحالية جيد ويتوقع لأداء الفترة المستقبلية أن يكون ضعيف. فبقدر تعلق الأمر بالتمهيد في الفترة الحالية فإن T-test يشير الى قيام المدراء باستخدام الفقرات الاختيارية لتخفيض الدخل عندما يكون مستوى أداء الشركة الفعلي (أي قبل تدخل المدراء) أكبر من الوسيط الحسابي للأداء في القطاع (المربعين ب و د). وعلى العكس من ذلك عندما يقوم المدراء باستخدام الفقرات الاختيارية لزيادة الدخل في حالة كون مستوى الأداء الفعلي للشركة اقل من الوسيط الحسابي للأداء في القطاع (المربعين ا و ج). وفي ضوء ذلك تقبل الفرضية الأولى. وفيما يتعلق بإضافة الفترة اللاحقة للفترة الحالية فهناك زيادة الفروق في استخدام الفقرات الاختيارية. وعلى وجه الخصوص، فإن استخدام السياسات المحاسبية المؤدية إلى زيادة/تخفيض الدخل هي اقل وضوحاً بالنسبة للمشاهدات المتعلقة بالمربعين ا و د مقارنة بالمربعين ب و ج. وبالتحديد، فإن الوسيط الحسابي والوسيط الحسابي للفقرات الاختيارية في المربع ا أقل بكثير مما هو عليه الحال في المربع ج ( $P > 1\%$ ) وبنفس الشكل فإن قيم الوسيط الحسابي والوسيط الحسابي للفقرات الاختيارية في المربع د أعلى بكثير مما هو عليه الحال في المربع ب ( $P < 5\%$ ) وهذه النتائج تؤدي إلى قبول فرضية تمهيد الدخل التنبؤية (أي ترابط الفترة الحالية مع الفترة اللاحقة).



## تمهيد الدخل : خلفية نظرية (المفهوم والأنواع والوسائل والدوافع)

### مفهوم تمهيد الدخل

وان تعددت الصياغات المختلفة لمفهوم تمهيد الدخل الا أنها تصب في معنى واحد ألا وهو عدم ترك رقم الدخل حراً بان يظهر بأي اتجاه ممكن وانما تقييده ضمن حدود مدى معين ترتبته الإدارة ملائماً من وجهة نظرها. فيرتني Beidleman (1973:653) بأن تمهيد الدخل هو (تقليل مقصود لحدة التقلبات في الأرباح المعلنة للشركة عن المستوى الطبيعي لأرباحها) ، وأما Koch (1981:57) فيقول بأن التمهيد يعكس (تقليل التقلبات في أرقام الدخل المعلن نسبة إلى الدخل المتوقع أو المستهدف) ، ويتبع Moses (1987:360) نوع من التعميم عندما يعرف التمهيد بأنه (تقليل التقلبات في الأرباح المعلنة للشركة)، فيما يفضل Trueman & Titman (1988:129) تعريفاً أكثر شمولية من التعاريف السابقة من خلال القول بأن التمهيد هو (..... الاعتراف ببعض من أرباح الشركة ..... عندما تكون أرباحها أعلى / أدنى من الأرباح المتوقعة للفترة). ربما يمكن القول بأن Belkhaoui (2000:48) قدم تعريفاً أكثر شمولية من حيث الوصف ودقة التعبير ، من خلال القول بأن تمهيد الدخل هو (تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب ويعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل الذي يشكل الحد الممكن أو المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة والإدارة). وتأسيساً على ما تقدم فإن تمهيد الدخل ما هو الا تدخل مقصود في عملية القياس والأبلاغ المالي الخارجي بهدف تقليل التقلبات غير المفضلة في الدخل إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل مبادئ الإدارة والمحاسبة السائدة .

### أنواع تمهيد الدخل

هناك ثلاثة أنواع من تمهيد الدخل المحاسبي .

1- التمهيد الحقيقي **real smoothing** اذ يركز هذا النوع على القرارات التشغيلية ذات العلاقة بالأحداث الاقتصادية التي تتخذها الإدارة للمناورة بإيرادات ومصروفات الفترة بقصد أحداث التأثير المطلوب على الدخل المعلن ، فيتم تنفيذ معاملة أو لا يتم تنفيذها اعتماداً على تأثيرها في تمهيد الدخل . Eckle (1981 - 29) ان هذا يعني ضمناً بأن التمهيد الحقيقي يتمثل بتوقيت حصول الأحداث والمعاملات الفعلية تبعاً لتأثيرها في تمهيد الدخل وكما هو الحال مع تأخير وتقديم المبيعات في نهاية الفترة .

2- التمهيد الوهمي : **artificial smoothing** ويتعلق هذا النوع من التمهيد بمناقلة بعض عناصر الإيرادات و المصروفات بهدف التمهيد في ظل التوافق مع المبادئ المحاسبية (Copland 1968:102) وهذا البحث يركز على التمهيد الوهمي .

3- التمهيد التصنيفي : cassificatory smoothing ويتحقق هذا التمهيد من خلال حصول الأحداث أو الاعتراف بها أو ما يطلق عليه بالتوقيت المخطط (كالبحث والتطوير والصيانة والإعلان وبرامج التدريب)، أو من خلال التوزيع الزمني للأحداث (رسملة أو إطفاء مصاريف البحث والتطوير) أو من خلال تصنيف فقرات كشف الدخل ( تصنيف بعض بنود المكاسب والخسائر كفقرات اعتيادية أو غير اعتيادية) [Ronen and Sadan (1975) , Barnnea et al (1976) , Godfrey & Jones (1999)]

### وسائل تمهيد الدخل

من أهم الوسائل التي يمكن أن تستخدم لتمهيد الدخل هي التغييرات المحاسبية accounting changes والفقرات غير الاعتيادية extraordinary items وتكوين المخصصات . provisions restructuring فيما يتعلق بالتغييرات المحاسبية فأنها تؤدي الى التأثير على دخل الفترة وكما هو الحال مع التغيير في السياسة المحاسبية (مثلاً تغيير طريقة الاستهلاك أو تغيير طريقة تقييم المخزون)، والتغيير في التقديرات المحاسبية (معلومات جديدة تؤدي الى التوصل الى تقديرات جديدة) ، والتغيير في الوحدة المحاسبية (مثلاً حالات اندماج شركتين أو أكثر وما ينتج عنها من اعداد كشوف مالية موحدة) . وفيما يتعلق بالفقرات غير الاعتيادية فانها تستخدم لتمهيد الدخل من خلال تصنيف الأحداث أو المعاملات غير الاعتيادية كفقرات اعتيادية بهدف التأثير على الدخل الاعتيادي للشركة أو ما يسمى بالتمهيد التصنيفي للدخل. وهذا الأسلوب في المناورة لا يؤثر على صافي الدخل المعلن ، وإنما يؤثر على صافي الدخل من النشطة التشغيلية (الجارية) . كما ويمكن استخدام الفقرات الاعتيادية لتمهيد الدخل من خلال توقيت حصول المعاملات غير الاعتيادية ، اذ يمكن توقيت حصول بعض المعاملات غير الاعتيادية بالشكل الذي يؤدي الى أحداث تأثير وباتجاه تمهيد الدخل كتوقيت بيع الموجودات أو توقيت بيع الاستثمارات أو توقيت شطب الديون أو شطب المخزون ..... وغيرها، وهذا الأسلوب في المناورة يؤثر بشكل مباشر على صافي الدخل المعلن للشركة (Van Pragg, 2001:24).

### دوافع تمهيد الدخل

#### 1- حجم الشركة

تكتسب الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم أهمية خاصة في اقتصاديات معظم دول العالم لما تمتلكه من آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني (Rahman & Scapens, 1988:1). وتزداد الضغوط السياسية وما ينتج عنها من تكاليف في الدول التي تعتمد اقتصادياتها بشكل كبير على أنشطة هذه الشركات وما تؤديه من دور اقتصادي واجتماعي فيها ، وبالتالي فهي أكثر عرضة من

غيرها للضغوطات السياسية وذلك لما تحققه من أرباح غير اعتيادية مقارنة بالشركات الأخرى. لذا فإن الإدارة في هذه الشركات من المتوقع أن تميل الى تمهيد الدخل وذلك لتجنب الدخول العالية وما ينتج عنها من ضغوطات وتكاليف سياسية (Herrmann & Inoue, 1996).

## 2 - الحوافز الإدارية

تعتبر الحوافز الإدارية من الدوافع المهمة لتمهيد الدخل. وقد أكد على ذلك Gordon (1964). لكنه أشار الى ذلك ضمناً من خلال فرضياته الأربع والمبرهنة theorem المشتقة منها من خلال ربطه بين منفعة الإدارة ورفاهيتها وتمهيد الدخل. وكان Healy (1985) و Watts & Zimmerman (1986) أكثر وضوحاً في ربط الحوافز الإدارية بتمهيد الدخل من خلال القول بأنه من المحتمل أن يقوم المدراء في ظل وجود خطة للحوافز الإدارية باستخدام طرق واجراءات محاسبية هدفها مناقلة الأرباح بين الفترات ، إلا أن صياغة Healy لموقف الإدارة أكثر واقعية وتمثيلاً. فهو يرتأى بأنه عندما تحقق الشركة دخلاً يقل عن مستوى الحد الأدنى المحدد في خطة الحوافز الإدارية فإن الإدارة تميل الى تقليل الدخل المعلن وذلك لعدم وجود حوافز تتسلمها الإدارة في الفترة الحالية مما يدفعها الى تحسين احتمالات الحصول على الحوافز الإدارية في الفترة التالية. وإما Watts & Zimmerma فقد اكتفياً بالقول بأن الإدارة ، وفي ظل وجود خطة للحوافز الإدارية، ستختار مجموعة من الطرق والاجراءات المحاسبية التي تؤدي الى مناقلة الأرباح بين الفترات ، وبالذات من الفترات المستقبلية الى الفترة الحالية. وعليه فهما لم يأخذوا بالحسبان طبيعة خطة الحوافز الإدارية ودورها في تحديد سلوك الإدارة. وأما Moses (1987) فقد ذكر وبشكل مباشر العلاقة بين خطة الحوافز الإدارية والدافع باتجاه سلوك تمهيد الدخل. فهو يرتأى بأن الانخفاض غير المتوقع في دخل الشركة يدفع الإدارة الى زيادة الدخل لتحسين حوافزها في حين أن الزيادة غير المتوقعة في دخل الشركة تدفع الإدارة الى تقليل الدخل نظراً لأن ظهور دخل مرتفع بشكل كبير يمكن أن يؤدي الى رفع المعيار المعتمد كأساس لاحتساب الحوافز. وعلى هذا الأساس فإن وجود خطة للحوافز الإدارية يوجد دافع للإدارة لكي تهتم بتمهيد الدخل أكثر من إهتمامها بتعظيم دخل الفترة الحالية.

## 3 - المدفوعات الضريبية

يحتل دافع تخفيض الضرائب أهمية في ميل الإدارة باتجاه تمهيد الدخل . فعموماً من البديهي القول بأن اختيار الإدارة للطرق والاجراءات المحاسبية يتأثر الى حدود بعيدة في ضوء الآثار المحتملة لهذه الطرق والاجراءات المحاسبية على المدفوعات الضريبية (Kelly, 1983:202) فمن المرجح تماماً أن تختار الإدارة الطرق والاجراءات المحاسبية التي تؤدي الى تقليل الدخل المعلن بقصد تقليل المدفوعات الضريبية .

#### 4 - الكلف السياسية (القانونية و الإدارية)

يشكل تخفيض الكلف السياسية دافعاً مهماً لتمهيد الدخل. فالكلف السياسية تتولد أساساً نتيجة الضغوط والتدخلات الخارجية التي تتعرض لها الشركة من قبل مجاميع الضغط المختلفة كנקابات العمال (مثلاً لزيادة الأجور أو لتحسين ظروف العمل) والسلطات الضريبية والحكومة والمجتمع بشكل عام (مثلاً لممارسة الرقابة السعرية أو اجبار الشركات على مساهمات اجتماعية أكبر). وبالتالي فإن هذا الدافع يحفز الإدارة باتجاه تفضيل مجموعة من الطرق والإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الدخل وبالتالي تمهيد.

#### 5 - الأرباح الموزعة

ينظر إلى الأسهم على أنها تحمل حقوقاً يحصل بموجبها المساهم على تدفقات غير محددة من الدخل تمثل بالأرباح الموزعة سنوياً على المساهمين. وما لاشك فيه أن انخفاض المخاطرة المرتبطة بهذه التدفقات يؤثر بشكل كبير في تحديد أسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية. فالمستثمر يسعى قبل اتخاذ قرار الاستثمار إلى تقدير عوائد استثماره والمتمثلة بمقسوم الأرباح السنوي الموزع وتقدير المخاطرة المرتبطة بهذه العوائد اعتماداً على الأرقام المحاسبية المعلنة في القوائم المالية. إن تمهيد الدخل في هذه الحالة يدعم تقديرات المستثمرين بشأن مقسوم الأرباح مما يؤدي إلى تحسين أسعار أسهم الشركة [Beidleman, 1973 : 654] و [Healy & Palepu 1990:97].

#### 6 - الكثافة الرأسمالية

يقصد بالكثافة الرأسمالية مدى اعتماد الشركة على رأس المال الثابت كالمكائن والمعدات في أداء أنشطتها ، أي مدى استخدامها للممكنة والوسائل الآلية في العمل . فالشركات ذات الكثافة الرأسمالية capital intensive هي تلك الشركات التي تعتمد على رأس المال الثابت أكثر من اعتمادها على العمالة اليدوية في أداء أنشطتها . وهذه السمة يمكن أن تعبر عن الدور الاجتماعي لهذه الشركات في مجالات توفير فرص العمل ، فالشركات كثيفة رأس المال تتسم بانخفاض فرص العمل التي توفرها مقارنة بالشركات ذات كثافة في العمالة labor intensive المماثلة لها ، لذا تلقى الشركات ذات الكثافة الرأسمالية اهتماماً كبيراً من قبل المنظمات المهنية ومجاميع الضغط السياسي في مختلف دول العالم لانخفاض فرص العمل التي توفرها هذه الشركات وعلى هذا الأساس فإن الإدارة في الشركات ذات الكثافة الرأسمالية تمتلك دافعاً أكبر للعمل على تمهيد الدخل مقارنة بالشركات كثيفة العمل وذلك لتجنب الكلف السياسية المترتبة عن الزيادة غير الاعتيادية في أرباحها (Moses, 1987 :363).

**7 - مستوى الأداء**

ان تأثير الدوافع التعاقدية ( سواء الصريحة أو الضمنية ) في سلوك الإدارة يختلف تبعاً لمستوى الأداء التشغيلي للشركة، فتأثير دوافع الحوافز الإدارية، الضرائب والكلف السياسية... قد يختلف باختلاف مستوى الأداء الفعلي المتحقق معبراً عنه بمستوى الدخل التشغيلي للشركة. وقد تناولت العديد من الدراسات هذا الاختلاف منها دراسة Healy (1985) التي أوضحت أن هنالك تبايناً في تأثير الحوافز الادارية على سلوك الإدارة باختلاف مستوى الدخل الفعلي المتحقق، حيث قيّدت سلوك الإدارة تجاه خطة الحوافز الادارية بالحدين الأعلى والأدنى للدخل المحدد في الخطة والتي تستحق الإدارة في حدودها الحوافز الادارية، أي في مستويات أداء جيدة، وكذلك الحال مع دراسة Herrmann & Inoue (1996) التي أوضحت أن هنالك تباين في سلوك الإدارة تجاه متغيرات الضرائب والكلف السياسية باختلاف مستوى الأداء الفعلي للشركة، حيث توصلت دراسة Herrmann & Inoue الى أن الإدارة تميل إلى تمهيد الدخل باتجاه مستوى الدخل المتوقع عند ارتفاع مستوى الأداء.

**8 - نوع الملكية**

ان ضمان استقرار الدخل يمثل أهمية تحاول الإدارة المحافظة عليها لضمان عدم تعرض الشركة الى هزات عنيفة قد تؤدي الى اتجاه المستثمرين الى عرض أسهمهم للبيع مما ينعكس سلباً على أسعار أسهمها في السوق المالية، وهو أمر لا يحدث في الشركات التي تساهم الدولة في ملكيتها (شركات القطاع المختلط) بالدرجة نفسها التي يحدث فيها في الشركات ذات الملكية الخاصة ذلك لأن الشركات التي تساهم الدول في ملكيتها تكون محل اهتمام أكبر من قبل الجهات الحكومية المختلفة وتخضع للفحص والتدقيق المستمر من قبل الجهات الرقابية الحكومية مما يقلل من مجال الإدارة في اتخاذ الأنشطة الممهدة للدخل مقارنة بشركات القطاع الخاص [هويدي، 1998 : 296].

**9 - شروط الائتمان مواتية**

تحدد الجهات المقرضة بعض القيود ك شروط مسبقة لمنح الائتمان تتعلق بربحية الشركة وقدرتها الايفائية أو تحديد مستويات معينة لبعض المتغيرات ك السيولة أو الأرباح المحتجزة أو صافي الدخل. لذا فمن المحتمل أن تميل الإدارة الى تفضيل الطرق والاجراءات المحاسبية التي تساعد على التخفيف من حدة هذه الشروط المقيدة. وبالتالي فإن هذا يعكس رد فعل الإدارة لشروط منح الائتمان (Begley, 1990) يرتئي (Watts & Zimmerman (1986). بأن هناك علاقة بين نسبة الرافعة المالية ومناقلة الأرباح من خلال توظيف الطرق والاجراءات المحاسبية، فكلما كانت الرافعة المالية أكبر كانت الشركة أكثر ميلاً باستخدام الطرق والاجراءات المحاسبية التي تناقل الدخل من الفترات المستقبلية الى الفترة الحالية. ولكن El-Khoury & Hmedat (1992) لهما رأياً مغايراً

نوعاً ما لرأي Watts & Zimmerman اذ أكدوا على وجود علاقة عكسية بين نسبة الرافعة المالية وتذبذب الدخل المعلن، فالشركات التي تتمتع باستقرار في مستوى دخلها المعلن تزداد فيها نسبة الرافعة المالية. وعليه يمكن القول بأن الإدارة وفي سعيها إلى تقليل تكاليف الاقتراض تميل إلى تمهيد الدخل.

## منهجية الدراسة

### مصادر جمع البيانات والمعلومات

اعتمدت هذه الدراسة في جانبها النظري على عدد من المصادر العربية والأجنبية من كتب وبحوث منشورة بهدف اغناء الجانب النظري بالمعلومات الوافرة حول الموضوع ، كما تم الاعتماد في الحصول على بعض المصادر والبحوث العلمية على المواقع الخاصة بالشبكة العالمية للمعلومات الانترنت (internet) ومراسلة بعض الجهات الأكاديمية والمراكز البحثية والباحثين خارج العراق من أجل الحصول على أحدث ما ينشر من بحوث ومقالات تتعلق بالموضوع . أما فيما يتعلق بالجانب الميداني للدراسة فقد تم الاعتماد في توفير البيانات اللازمة له على المصادر الآتية :

اذ تم الاستعانة بالبيانات المتعلقة بشركات العينة من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية المنشورة لهذه الشركات في سوق بغداد للأوراق المالية مع التركيز على الجوانب المتعلقة بحجم هذه الشركات وكتافتها الرأسمالية ومستوى أدائها ومدفوعاتها الضريبية فضلاً عن نوع ملكيتها بسبب محدودية المعلومات المتوفرة وكما سيتم توضيح ذلك في أدناه.

لغرض اجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة لفرضيات الدراسة تم الاعتماد على النشرات السنوية لسوق بغداد للأوراق المالية ( دليل المستثمر ) للأعوام 1997, 1998 , 1999 , 2000 للحصول على البيانات المالية للشركات عينة الدراسة والمسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية.

### أداة الدراسة

تم الاعتماد في الجانب الميداني لهذا البحث على أسلوب التحليل الاحصائي statistical analysis للبيانات المالية للشركات الخاضعة للدراسة والمستخرجة من واقع القوائم المالية ونشرات سوق بغداد للأوراق المالية كأداة للبحث ووسيلة لاختبار فرضياته بالاستعانة بنموذج Eckel (1981) لقياس تمهيد الدخل ، حيث تم اعتماد هذا النموذج في اختبار ميل الشركات الخاضعة للدراسة إلى تمهيد الدخل وفي تصنيف شركات العينة إلى شركات ممهدة للدخل وأخرى غير ممهدة للدخل لما يتمتع به من مزايا عديدة منها عدم اقتصره في القياس على وسيلة أو نشاط واحد من أنشطة التمهيد ، اذ يأخذ بالحسبان جميع الوسائل المستخدمة في تمهيد الدخل وذلك من خلال اختبار نمط سلوك الدخل قياساً بسلوك المبيعات خلال فترة زمنية محددة

وباستخدام سلسلة زمنية من البيانات الفعلية لحساب مؤشر التمهيد بدلاً من سنة واحدة ، فضلاً عن اتساقه بالموضوعية لاعتماده على أساس إحصائي يوفر مقياساً واضحاً وبسيطاً للتمهيد وكذلك لكونه لا يتطلب وضع تقديرات للدخل المتوقع للشركات أو لبعض المتغيرات الأخرى الضرورية للقياس وبذلك يتجنب احتمالات الخطأ التي قد تصاحب وضع مثل هذه التقديرات. لهذه الأسباب يتمتع نموذج Eckerl برواج وانتشار كبيرين ويتأكد هذا من خلال استخدامه في العديد من دراسات تمهيد الدخل السابقة مما يزيد من رصانة هذا النموذج والجدول (1) يتضمن عدد من الدراسات التي استخدمت هذا النموذج في قياس التمهيد .

ويعتمد نموذج Eckerl في قياس سلوك تمهيد الدخل بشكل أساسي على المقارنة بين درجة التذبذب في الدخل ودرجة التذبذب في المبيعات لفترة زمنية معينة ووفقاً للمعادلة التالية:

إذا كان  $CV\Delta I \geq CV\Delta S$  (أي عندما يكون SI مساوياً أو أكبر من 1) فإن الشركة تعتبر غير ممهدة للدخل وإذا كان  $CV\Delta I < CV\Delta S$  (أي عندما يكون SI اصغر من 1) فإن الشركة تعتبر ممهدة للدخل.

إذ أن SI (smoothing index) مؤشر تمهيد الدخل،  $CV\Delta I$  معامل التباين للتغير في الدخل Income ،  $CV\Delta S$ : معامل التباين للتغير في المبيعات Sales . وفي ضوء حساب قيمة مؤشر التمهيد يتم تصنيف شركات العينة إلى شركات ممهدة للدخل وأخرى غير ممهدة للدخل.

### جدول (1) : نتائج بعض الدراسات السابقة باستخدام النموذج Eckerl

ت	الدراسة	بيئة الدراسة	نسبة التمهيد
*1	1990 Alberecht & Richardosn	الولايات المتحدة	16%
*2	1995 Michelson et al	الولايات المتحدة	40%
*3	1996 Booth et al	فنلندا	40%
**4	1998 هويدي	الكويت	34% 44%
5	2000 Mohamed et al	ماليزيا	30%
6	2000 Michelson et al	الولايات المتحدة	50%
7	2001 Reverte & Strong	اسبانيا	58%
***8	2001 جهما ني	الأردن	ص.د 35% - 44% ا.د 43% - 61% مركب 64% - 67%

• نقلًا عن Reverte & Strong (19-18: 2001)

•• تم في هذه الدراسة اختبار تمهيد كلا من صافي الدخل ومقسوم الأرباح الموزع ، وبلغت نسبة تمهيد صافي الدخل 34% في حين بلغت نسبة تمهيد مقسوم الأرباح الموزع 44% .

\*\*\* ص.د : صافي الدخل ، أ.د : إجمالي الدخل ، مركب : مقياس مركب من المقياسين السابقين. وتشير نسب التمهيد أمام كل مقياس للقطاعين الصناعي والخدمات على التوالي.

### عينة الدراسة

يعتمد الجانب الميداني للدراسة على البيانات الفعلية لعينة مكونة من 03 شركة (الملحق رقم 1) من الشركات المساهمة الصناعية المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية وبسلسلة زمنية قدرها أربعة سنوات خلال الفترة (1997-2000)، إذ تم الاعتماد على المنشور الأخير لأسماء الشركات المساهمة الصناعية ( دليل المستثمر) الصادر عن سوق بغداد للأوراق المالية في بداية عام 2001 (والمضمن بعض البيانات المالية والاحصائية للشركات المساهمة المدرجة في السوق حتى نهاية عام 2000) كمجتمع لعينة الدراسة وأستبعاد الشركات المساهمة في القطاعات الأخرى . ويرجع السبب في ذلك الى الاختلاف في طبيعة نشاط الشركات المساهمة (صناعي ، زراعي ، خدمي ، مصرفي) وما ينتج عنه من اختلاف في طبيعة النظام المحاسبي المطبق بين القطاعات المختلفة مما قد يؤثر على دقة نموذج القياس المستخدم وإمكانية تعميم نتائجه. كما شملت الدراسة جميع الشركات التي أمكن الحصول على بياناتها المالية لمدى زمني لا يقل عن أربعة سنوات حتى يمكن قياس المؤشرات الاحصائية التي تتطلبها طبيعة هذه الدراسة ، لذا فقد تضمنت الدراسة 30 شركة من بين 34 شركة صناعية مسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية حتى بداية عام 2001. ان أهم شرط لاختيار العينة هو توفر المعلومات المنشورة في سوق بغداد للأوراق المالية لكافة السنوات التي تغطيها الدراسة الحالية ويقدر تعلق الأمر بالقطاع الصناعي العراقي وكذلك ملائمتها من حيث الحجم لاستخدام T-test.

### الأساليب الإحصائية المستخدمة

يهدف معالجة بيانات البحث إحصائياً تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية التي تتلاءم مع النموذج المستخدم في قياس التمهيد وبالاستعانة ببرامج SPSS, Excel . إذ سيتم استخدام الأساليب الإحصائية حسب التسلسل التالي :

1- أساليب الوسط الحسابي والنسب المئوية لغرض التحليل الأولي للبيانات وللوقوف على بعض خصائص الشركات الخاضعة للدراسة خاصة بعد تصنيفها إلى شركات ممهدة وغير ممهدة للدخل.

2- من مقاييس التشتت تم استخدام أسلوب الانحراف المعياري ومعامل التباين لغرض مقارنة مجموعتين من البيانات، إذ لا تكفي مقاييس النزعة المركزية لتحديد الاتجاهات فقد يكون لمجموعتين الوسط الحسابي نفسه لكنهما تختلفان في درجة التشتت فتكون مفردات إحدى المجموعتين متجمعة حول متوسط المجموعة في حين تكون مفردات المجموعة الأخرى متباعدة، وعليه تكون الأولى اقل تشتتاً من الثانية . وقد استخدمت هذه الأساليب لمقارنة درجة التذبذب في الدخل قياساً بالتذبذب في المبيعات والضرورة لتطبيق نموذج Eckel لقياس تمهيد الدخل في شركات العينة.



- 3- اختبار t (T-test) لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين معامل التباين للتغير في الدخل ومعامل التباين للتغير في المبيعات لشركات العينة ، وقد استخدم هذا الأسلوب لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين درجة التذبذب في الدخل ودرجة التذبذب في المبيعات تنسب الى سلوك تمهيد الدخل .
- 4 - اختبار t للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين ، لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي عينتين مستقلتين [فيركسون ، 1991 : 221]. وقد استخدم هذا الأسلوب لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل من حيث حجم الشركة والكثافة الرأسمالية ونسبة العائد على الموجودات ونسبة المدفوعات الضريبية للشركة وذلك لتحديد أثر هذه المتغيرات في سلوك تمهيد الدخل.
- 5- اختبار الاشارة sign test للفرق بين عينتين مستقلتين ، وهو من الاختبارات اللامعلمية (أو ما تسمى بالاختبارات ذات التوزيع الحر) التي تستخدم لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين عينتين مستقلتين عندما تكون البيانات ذات طبيعة وصفية أو رتبية [فيركسون ، 1991 : 481]. وقد استخدم هذا الأسلوب لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات الممهدة للدخل وغير الممهدة للدخل من حيث نوع ملكية الشركة وذلك لتحديد اثر هذا المتغير في سلوك تمهيد الدخل لكونه من المتغيرات ذات البيانات الوصفية .

### الفرضيات

- في ضوء ما تم استعراضه في الدراسات السابقة والجانب النظري ومحددات الدراسة، فيمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي :
- H.1 - تميل الإدارة في الشركات المساهمة الصناعية العراقية الى تمهيد الدخل المعلن للشركة .
- H.2 - توجد فروق ذات دلالة احصائية بين حجم الشركات الممهدة للدخل وحجم الشركات غير الممهدة للدخل.
- وتتجزأ هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية كل واحدة منها تشير الى مدخل معين معبر عن الحجم :
- 1- الفرضية الفرعية الأولى :- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط حجم المبيعات في الشركات الممهدة للدخل ومتوسط حجم المبيعات في الشركات غير الممهدة للدخل.
- 2 - الفرضية الفرعية الثانية:- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط حجم اجمالي الموجودات في الشركات الممهدة للدخل ومتوسط حجم اجمالي الموجودات في الشركات غير الممهدة للدخل.

- 3 - الفرضية الفرعية الثالثة:- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط حجم الموجودات الثابتة في الشركات الممهدة للدخل ومتوسط حجم الموجودات الثابتة في الشركات غير الممهدة للدخل.
- H.3 توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط نسبة الموجودات الثابتة الى اجمالي الموجودات للشركات الممهدة للدخل ومتوسط نسبة الموجودات الثابتة الى اجمالي الموجودات للشركات غير الممهدة للدخل.
- H.4 توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط نسبة المدفوعات الضريبية الى المبيعات للشركات الممهدة للدخل ومتوسط نسبة المدفوعات الضريبية الى المبيعات للشركات غير الممهدة للدخل .
- H.5 توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط نسبة العائد الى الموجودات للشركات الممهدة للدخل ومتوسط نسبة العائد الى الموجودات للشركات غير الممهدة للدخل .
- H.6 توجد فروق ذات دلالة احصائية بين نوع الملكية في الشركات الممهدة للدخل ونوع الملكية في الشركات غير الممهدة للدخل .

### تحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضيات

يختص هذا القسم بتحليل وتفسير نتائج اختبار فرضيات البحث ، حيث يتناول التحليل الاحصائي للبيانات الفعلية لشركات العينة بهدف الوصول إلى نتائج اختبار فرضيات الدراسة وتفسيرها . وبالشكل الآتي :

#### 1 - الفرضية الأولى ( ثلاث مستويات للدخل )

تتعلق هذه الفرضية باختبار ميل الإدارة في الشركات المساهمة الصناعية العراقية (الخاضعة للدراسة) الى تمهيد الدخل . وقد تم اختبار هذه الفرضية (فرضية التمهيد) في ظل ثلاثة مستويات للدخل هي على النحو التالي:

أولاً : صافي الدخل I1 ، ويتضمن دخل العمليات الانتاجية ( الدخل التشغيلي ) والدخل من العمليات المستمرة الأخرى ودخل الفقرات غير الاعتيادية. ثانياً : دخل العمليات الجارية I2 ، ويتضمن الدخل المتولد من العمليات الانتاجية والدخل من العمليات الأخرى المستمرة. ثالثاً : دخل النشاط الجاري I3 ، ويشمل فقط دخل العمليات الانتاجية (الدخل التشغيلي) .

#### 1-1- المستوى الأول (صافي الدخل) .

لاختبار الفرضية الأولى في هذا المستوى من الدخل (صافي الدخل) تم تحديد الوسط الحسابي (M) والانحراف المعياري (S) ومعامل التباين (CV) لكل من التغير في صافي الدخل والتغير في

المبيعات والضروريين لتحديد قيمة مؤشر التمهيد SI ولجميع شركات العينة ، وكما هو مبين في الجدول رقم (1)/ الملحق رقم (2) الذي يوضح التحليل الاحصائي لبيانات العينة عند المستوى الأول (صافي الدخل) . حيث ان SI : مؤشر سلوك تمهيد الدخل ،  $CV\Delta i$  معامل التباين للتغير في (صافي الدخل) ،  $S \Delta I_i$  التغير في المبيعات ،  $M \Delta s_s$  معدل التغير في صافي الدخل ،  $CV\Delta s$  : معامل التباين للتغير في المبيعات  $S \Delta s$  التغير في المبيعات  $M \Delta s$  : معدل التغير في المبيعات . يتضح من خلال التحليل الاحصائي لبيانات العينة عند المستوى الأول (صافي الدخل) المبينة في الجدول (1)/ الملحق رقم (2) أن قيمة مؤشر التمهيد  $SI_i$  في الشركات (5,7,6,8,20,24,27,30) اقل من 1 حيث أن معامل التباين للتغير في صافي الدخل لهذه الشركات أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات مما يعني أن التذبذب في صافي الدخل لهذه الشركات أقل مقارنة بالتذبذب في المبيعات .

ولاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية - للفرضية الأولى - بين معاملي التباين للتغير في الدخل  $CV \Delta I_i$  : وللتغير في المبيعات  $CV\Delta S_i$  لقياس تمهيد الدخل تم استخدام اختبار T. والجدول (2)/ الملحق رقم (2) يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى عند المستوى الأول (صافي الدخل) . فقيمة t الجدولية (2,462) أقل من قيمة t المحسوبة عند درجة حرية 29 ومستوى معنوية 1% للشركات (5, 6, 7, 8, 27, 30) مما يعني أن الفروق دالة احصائياً ، لذا تعد هذه الشركات ممهدة للدخل. أما الشركتان (20, 24) فقيمة t الجدولية (2.462) لهما أكبر من القيمة المحسوبة عند درجة حرية 29 ومستوى معنوية 1% مما يعني بأن الفروق غير دالة احصائياً ، مما يعني أن هاتين الشركتين غير ممهدة للدخل .

## 2-1- المستوى الثاني ( دخل العمليات الجارية )

يبين الجدول (3)/ الملحق رقم (2) التحليل الاحصائي لبيانات العينة عند المستوى الثاني (دخل العمليات الجارية)، حيث يتضمن الوسط الحسابي (M) والانحراف المعياري (S) ومعامل التباين (CV) لكل من التغير في دخل العمليات الجارية  $CV\Delta I_2$  التغير في المبيعات  $CV\Delta S_2$  وقيمة مؤشر التمهيد  $SI_2$  ولجميع شركات العينة. ويتضح من خلال الجدول (3) أن قيمة مؤشر التمهيد  $SI$  في الشركات (5,7,12,13,18,20,24,26,30) أقل من 1 ، حيث أن معامل التباين للتغير في دخل العمليات الجارية  $CV\Delta I_2$  في هذه الشركات أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات  $CV\Delta S_2$ ، يعني انخفاض التذبذب في دخل العمليات الجارية لهذه الشركات مقارنة بالتذبذب في المبيعات .

أما اختبار فرضية التمهيد في هذه الشركات، فالجدول (4)/ الملحق رقم (2) يبين نتائج اختبار الفرضية الأولى (فرضية التمهيد) عند المستوى الثاني للدخل (دخل العمليات الجارية) . يلاحظ

من الجدول (4) أن قيمة  $t$  المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند درجة حرية 29 ومستوى معنوية 1% في الشركات (30,26,24,18,13,12,7,5) مما يعني أن للفروق بين معامل التباين للتغير في دخل العمليات الجارية ومعامل التباين للتغير بالمبيعات دلالة إحصائية لصالح إثبات فرضية التمهيد في هذه الشركات، لذا تعد هذه الشركات ممهدة، في حين كانت قيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في الشركة (20) مما يعني أنه ليس للفروق بين معامل التباين للتغير في دخل العمليات الجارية ومعامل التباين للتغير في المبيعات دلالة إحصائية لإثبات فرضية التمهيد في هذه الشركة، لذا لا تعد ممهدة للدخل.

### 1-3- المستوى الثالث (دخل النشاط الجاري)

يبين الجدول (5)/الملحق رقم (2) نتائج التحليل الإحصائي لبيانات العينة عند المستوى الثالث للدخل (دخل النشاط الجاري)، فيتضمن الوسط الحسابي ( $m$ ) والانحراف المعياري ( $s$ ) ومعامل التباين للتغير في دخل النشاط الجاري  $CV\Delta I_3$  وللتغير في المبيعات  $CV\Delta S_3$  وقيمة مؤشر التمهيد  $SI_3$  لجميع شركات العينة. يتضح من هذا الجدول أن قيمة مؤشر التمهيد في دخل النشاط للشركات (30,27,26,24,15,12,9,7,5) أقل من 1 مما يعني انخفاض التذبذب في دخل النشاط الجاري مقارنة بالتذبذب في المبيعات، حيث أن معامل التباين للتغير في دخل النشاط الجاري في هذه الشركات يقل عن معامل التباين للتغير في المبيعات.

أما نتائج اختبار فرضية التمهيد في هذه الشركات المحددة في الجدول (6)/الملحق رقم (2) فتبين أن قيمة  $t$  المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لها عند درجة حرية 29 ومستوى معنوية 1% في الشركات (30,27,26,24,18,12,7,5) مما يعني أن للفروق بين معامل التباين للتغير في دخل النشاط الجاري  $CV\Delta I_3$  ومعامل التباين للتغير في المبيعات  $CV\Delta S_3$  دلالة إحصائية، لذا تعد هذه الشركات ممهدة للدخل، في حين كانت قيمة  $t$  المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في حالة الشركتين (15.9) مما يعني أن ليس للفروق بين معامل التباين للتغير في دخل النشاط الجاري ومعامل التباين للتغير في المبيعات دلالة إحصائية لذا لا تعد هاتين الشركتين ممهدين للدخل.

يتضح من خلال التحليل السابق لنتائج اختبار الفرضية الأولى أن هنالك ميل لدى الشركات المساهمة الصناعية العراقية إلى تمهيد الدخل مما يعكس رغبة الإدارة في هذه الشركات على إظهار مستوى مستقر لدخلها، كما أوضحت النتائج الإحصائية أن الشركات الصناعية تميل أكثر إلى تمهيد واستقرار الدخل الاعتيادي (دخل العمليات الجارية ودخل النشاط الجاري) مقارنة باتجاهها إلى تمهيد صافي الدخل، وكما مبين في الجدول (2) الذي يتضمن نتائج اختبار الفرضية الأولى في ظل ثلاثة مستويات للدخل هي صافي الدخل ودخل العمليات الجارية ودخل النشاط الجاري.

## الجدول (2): خلاصة اختبار الفرضية الأولى

الترتيب	نسبة التمهيد	الشركات غير المهدة	الشركات المهدة	حجم العينة	مستوى الدخل
الثالث	21%	22	6	28	صافي الدخل
الثاني	27%	21	8	29	دخل العمليات الجارية
الأول	28%	20	8	28	دخل النشاط الجاري

## خلاصة اختبار الفرضية الأولى

حيث يلاحظ من الجدول (2) أن تمهيد دخل النشاط الجاري حقق أعلى نسبة تمهيد ، إذ بلغ عدد الشركات المهدة لدخل النشاط الجاري 8 شركات من اجمالي عينة بلغت 82 شركة ونسبة تمهيد 28% بعد استبعاد الشركتين (9، 15) التي لم تثبت إحصائياً في حين جاء تمهيد دخل العمليات الجارية ثانياً ، حيث بلغ عدد الشركات المهدة لدخل العمليات الجارية 8 شركات من اجمالي عينة بلغت 92 شركة ونسبة تمهيد 27% بعد استبعاد الشركة (20) التي لم تثبت إحصائياً. وأخيراً، يأتي تمهيد صافي الدخل ، إذ بلغ عدد الشركات المهدة لصافي الدخل 6 شركات ونسبة تمهيد 21% بعد استبعاد الشركتين (20، 24) التي لم تثبت إحصائياً مما يدل على أن هنالك ميلاً أكبر لدى الشركات الصناعية المساهمة العراقية لضمان استقرار كلاً من دخل النشاط الجاري ودخل العمليات الجارية مقارنة بتمهيد واستقرار صافي الدخل. ويمكن تفسير هذه النتيجة برغبة الإدارة في ضمان استقرار السلسلة الزمنية للدخل الاعتيادي من خلال العمل على تمهيد واستقرار كل من دخل النشاط الجاري ودخل العمليات الجارية وهذا ما يعكسه ارتفاع نسبة تمهيدهما مقارنة بنسبة تمهيد صافي الدخل ، ويرجع السبب في ذلك الى الأهمية التي يمثلها الدخل الاعتيادي للشركة بالنسبة لمستخدمي المعلومات ، إذ يعتبر مقياساً للأداء التشغيلي وعنصراً مهماً لدى مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ويؤثر بشكل كبير على توقعات المستثمرين للربحية المستقبلية للشركة، وبالتالي فإن جهود الإدارة من المتوقع أن تتجه الى ضمان استقرار مستوى الدخل الاعتيادي . كما يلاحظ انخفاض نسبة تمهيد الدخل بشكل عام في هذه الدراسة عن معظم الدراسات السابقة التي اعتمدت نموذج Eckel في قياس التمهيد ويعزى ذلك الى اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في البيئة العراقية عما هو قائم في معظم البلدان الأخرى التي غطتها الدراسات السابقة. كما أن انخفاض نسبة تمهيد الدخل في البيئة العراقية يمكن أن يعكس انخفاض مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالدخل المعلن للشركة مقارنة بالدول الأخرى والتي قد تنتج عن طبيعة النظام المحاسبي المطبق والأنظمة والتعليمات التي تحكم العمل المحاسبي في البيئة العراقية وما ينتج عنها من انخفاض في المرونة المتاحة للإدارة للدخول في عملية القياس والإبلاغ المالي عموماً، مما يحد من قدرة

الإدارة على المناورة بالإيرادات والمصروفات باستخدام الطرق والاجراءات المحاسبية مقارنة بالدول الأخرى المشمولة بالدراسات السابقة . وعلى أساس ما تقدم يمكن القول أن انخفاض نسبة تمهيد الدخل في هذه الدراسة مقارنة بالنتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات السابقة هي نتيجة طبيعية لاختلاف الظروف البيئية.

بناءً على ما تقدم يمكن القول أن الفرضية الأولى مقبولة إجمالاً (وإن كانت نسبة الشركات الممهدة قليلة) وذلك لتأييد الاختبار المحدد لإثباتها عند درجة حرية 29 ومستوى ثقة 99٪ وفي ثلاث مستويات للدخل هي صافي الدخل ودخل العمليات الجارية ودخل النشاط الجاري .

ولغرض اختبار أثر متغيرات الدراسة ( المتغيرات المستقلة) في سلوك تمهيد الدخل (المتغير التابع) تم تصنيف الشركات الخاضعة للدراسة إلى ممهدة وغير ممهدة على أساس تمهيد دخل النشاط الجاري (الدخل التشغيلي) لكون كل من صافي الدخل ودخل العمليات الجارية يتضمن الدخل الناتج عن الفقرات غير الاعتيادية ودخل المناورة الذي قد لا يسلك سلوكاً خطياً مع المبيعات ، كما أن دخل النشاط الجاري يمثل مقياساً للأداء التشغيلي ، وبالتالي يكون هدفاً محتملاً للتمهيد. والجدول رقم (3) يتضمن بعض البيانات الإحصائية للشركات الخاضعة للدراسة مقسمة إلى شركات ممهدة للدخل وأخرى غير ممهدة للدخل وذلك بالنسبة لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة وهي : حجم الشركة ، والكثافة الرأسمالية ، والمدفوعات الضريبية ، ومستوى الأداء ونوع الملكية.

### الجدول (3) : بعض المؤشرات الإحصائية للشركات الخاضعة للدراسة

الشركات غير الممهدة (20)				الشركات الممهدة ( 8 )				أجمالي الشركات ( 28 ) شركة		الشركات
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
1- الحجم										
أ- المبيعات										
1.453	1054	22.95	5093	2.639	1741	11.88	8348	1889	1250	
ب- إجمالي الموجودات										
1302	1103	29.3	4910	2319	1256	47.19	6866	1610	1147	
ج- الموجودات الثابتة										
279.4	166.8	6.823	1105	266.8	173.4	20.16	814.9	270.9	168.7	
2- الكثافة الرأسمالية ( نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات ) %										
10.21	14.97	3.12	46.63	13.21	19.44	7.34	46.95	11.17	16.24	
3- المدفوعات الضريبية (نسبة المدفوعات الضريبية إلى إجمالي المبيعات) %										
6.73	11.89	0.63	23.04	2.92	5.09	1.28	8.86	4.4	9.95	
4- مستوى الأداء (العائد على الموجودات) %										
10.76	36%	13.1	60.99	16.07	47.33	19.55	73.24	16.02	39.5	
5- نوع الملكية										
8				4				12		
12				4				16		
- خاص										
- مختلط										

## 2- الفرضية الثانية: ثلاث متغيرات معبرة عن الحجم (ثلاث فرضيات فرعية):

تتعلق هذه الفرضية باختبار العلاقة بين حجم الشركة وميل الإدارة الى تمهيد الدخل المعلن للشركة، وتفرع هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية، كل واحدة تمثل سمة مميزة للحجم وعلى النحو التالي:

### 1-2- الفرضية الفرعية الأولى: متوسط إجمالي المبيعات

ولبيان تأثير متغير حجم المبيعات في سلوك تمهيد الدخل تم استخدام اختبار  $t$  للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط حجم المبيعات للشركات الممهدة للدخل ومتوسط حجم المبيعات للشركات غير الممهدة للدخل عند درجة حرية 26 ومستوى معنوية 2.5%. وبعد تحليل نتائج اختبار هذه الفرضية ظهر أن قيمة  $t$  المحسوبة أقل بكثير من القيمة الجدولية، إذ بلغت قيمة  $t$  المحسوبة (0.581) في حين بلغت قيمة الجدولية المطلوبة (2.056) مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط المبيعات للشركات الممهدة للدخل ومتوسط المبيعات للشركات غير الممهدة للدخل.

وهذه النتيجة تدعو الى القول بعدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لحجم الشركة (المقياس على أساس متوسط إجمالي المبيعات) في سلوك تمهيد الدخل في الشركات الصناعية العراقية في عينة للدراسة. وهذه النتيجة تتعارض مع الاتجاه السائد في الأدبيات المحاسبية حول العلاقة بين حجم الشركة وسلوك تمهيد الدخل والتي تقضي بزيادة ميل الشركة الى تمهيد الدخل مع الزيادة في حجمها ويرجع السبب في ذلك الى رغبة الإدارة في تجنب الكلف السياسية المترتبة على الزيادة في الحجم كما هو الحال في دراسات، مثلاً، [Moses (1996) Herrmann & Inoue, (1987)] وغيرها.

ويفيد الشكلين (1) و(2) / الملحق رقم (3) في تحديد الاتجاهات العامة للشركات الممهدة للدخل وغير الممهدة للدخل. فنلاحظ أن متوسط حجم المبيعات في معظم الشركات الممهدة للدخل يقل عن متوسط مبيعات إجمالي شركات العينة البالغ (1250) مليون، إذ بلغ عدد الشركات التي تقل مبيعاتها عن متوسط مبيعات العينة 6 شركات وبنسبة 75% من الشركات الممهدة للدخل في حين بلغ عدد الشركات التي تقل مبيعاتها عن متوسط مبيعات العينة في الشركات غير الممهدة للدخل 14 شركة وبنسبة 70%.

### 2-2- الفرضية الفرعية الثانية: متوسط إجمالي الموجودات

ولبيان تأثير متغير حجم إجمالي الموجودات في سلوك تمهيد الدخل، تم استخدام T-test لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي حجم إجمالي الموجودات للشركات

الممهدة وغير المههدة للدخل عن درجة حرية 26 ومستوى معنوية 2,5٪. فظهر أن قيمة  $t$  المحسوبة (0.222). في حين أن قيمة  $t$  الجدولية (2.056)، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط اجمالي الموجودات للشركات المههدة للدخل ومتوسط اجمالي الموجودات للشركات غير المههدة للدخل. وبالتالي فإن هذا يعكس مرة ثانية بأن ليس للدافع الحجم من تأثير على سلوكية التمهيد من قبل إدارة الشركات الصناعية العراقية. كما أن هذه النتيجة تتوافق مع ما توصل إليه هويدي (1998) من عدم وجود علاقة بين حجم اجمالي الموجودات وتمهيد الدخل من قبل إدارات الشركات الكويتية.

وكما هو الحال مع متوسط حجم المبيعات نلاحظ في الشكلين (3) و (4) / الملحق رقم (3) بأن 6 شركات (75٪) من بين 8 شركات ممهدة للدخل يقل فيها متوسط حجم اجمالي الموجودات عن متوسط حجم اجمالي الموجودات لكافة شركات العينة البالغ (1146947)، في حين أن هناك 14 شركة (70٪) من بين 20 شركة ممهدة للدخل يقل فيها متوسط حجم اجمالي الموجودات عن حجم متوسط اجمالي الموجودات لكافة شركات العينة.

### 2-3- لفرضية الفرعية الثالثة: متوسط الموجودات الثابتة

ولبيان تأثير متغير حجم الموجودات الثابتة في سلوك تمهيد الدخل، تم استخدام T-test لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط حجم الموجودات الثابتة للشركات المههدة وغير المههدة للدخل عند درجة حرية 26 ومستوى معنوية 2.5٪. فظهر أن قيمة  $t$  المحسوبة (0.057) في حين أن قيمة  $t$  الجدولية هي (2.056)، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط الموجودات الثابتة للشركات المههدة للدخل ومتوسط الموجودات الثابتة للشركات غير المههدة للدخل. وتعكس هذه النتيجة مرة أخرى غياب لدافع الحجم في التأثير على سلوكية التمهيد من قبل إدارة الشركات الصناعية العراقية.

في هذه الحالة نلاحظ اختلاف عما هو عليه الحال مع متوسط المبيعات ومتوسط اجمالي الموجودات. فنلاحظ من الشكلين (5) و (6) / الملحق رقم (3) أن هناك 5 شركات (62,5٪) من بين 8 شركات ممهدة للدخل يقل فيها متوسط الموجودات الثابتة عن متوسط الموجودات الثابتة للشركات العينة ككل (168705)، في حين أن هناك 13 شركة (65٪) من بين 20 شركة يقل فيها متوسط الموجودات الثابتة عن متوسط الموجودات الثابتة لكل شركات العينة. ان سبب الاختلاف هو أن الجزء الأكبر من قيمة اجمالي الموجودات هو في شكل موجودات متداولة وهذه دائماً تأخذ مبالغها بالارتفاع مع تحرك الأسعار صعوداً وبالتالي فإنها عموماً في حالة توافق مع اتجاهات قيم المبيعات. وعلى النقيض من ذلك حالة الموجودات الثابتة المثبتة أقيامها بالكلفة التاريخية.

وخلاصة القول فيما يتعلق بعدم وجود تأثير لمتغير الحجم (في شكل مبيعات واجمالي



موجودات وموجودات ثابتة) على تمهيد الدخل في البيئة العراقية فأن ذلك يرجع إلى عدم وجود تأثير للكلف السياسية المترتبة من زيادة الحجم الناتجة من الضغوط السياسية التي تتعرض لها الشركات الكبيرة لممارسة المسؤولية الاجتماعية أو لتحسين ظروف العمل أو زيادة أجور العاملين وغيرها من الضغوطات. وكل هذا يقلل من تأثير الزيادة في حجم الشركة في سلوك الإدارة في البيئة العراقية باتجاه تمهيد الدخل.

### 3 - الفرضية الثالثة : الكثافة الرأسمالية

تتعلق هذه الفرضية باختبار العلاقة بين الكثافة الرأسمالية للشركة (المقاسة على أساس متوسط نسبة الموجودات الثابتة إلى اجمالي الموجودات) وميل الإدارة إلى تمهيد الدخل المعلن للشركة. وليبان تأثير متغير الكثافة الرأسمالية في سلوك تمهيد الدخل، تم استخدام اختبار  $t$  لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي نسبة الكثافة الرأسمالية للشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل عند درجة حرية 26 ومستوى معنوية 2,5%. وقد ظهر بعد تحليل النتائج الاحصائية لاختبار هذه الفرضية أن قيمة  $t$  المحسوبة أقل بكثير من القيمة الجدولية، إذ بلغت قيمة  $t$  المحسوبة (0.963) في حين بلغت قيمة  $t$  المطلوبة لاختبار الدلالة الاحصائية (2.056) مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط نسبة الكثافة الرأسمالية للشركات الممهدة للدخل ومتوسط نسبة الكثافة الرأسمالية للشركات غير الممهدة للدخل.

بناء على ما تقدم يتبين عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لعامل الكثافة الرأسمالية في سلوك الإدارة باتجاه تمهيد الدخل في الشركات الصناعية العراقية عينة للدراسة. وتؤكد ذلك النتيجة الظاهرة في الشكلين (7) (8) / الملحق رقم (3) توزيع متوسط نسبة الكثافة الرأسمالية في الشركات الخاضعة للدراسة مقسمة إلى شركات ممهدة للدخل وأخرى غير ممهدة للدخل، حيث يتضح أن عدد الشركات التي تزيد فيها نسبة الكثافة الرأسمالية عن متوسط نسبة الكثافة الرأسمالية لاجمالي العينة البالغ (16.24%)، 3 شركات وبنسبة 37.5% من الشركات الممهدة للدخل في حين بلغ عددها 8 شركات وبنسبة 40% في الشركات غير الممهدة للدخل مما يعني عدم وجود اختلاف كبير بين المجموعتين من حيث نسبة الكثافة الرأسمالية للشركة بالرغم من أن متوسط نسبة الكثافة الرأسمالية للشركات الممهدة يزيد عن متوسط الكثافة الرأسمالية للشركات غير الممهدة، حيث يلاحظ عند الرجوع إلى الجدول (3) أن متوسط نسبة الكثافة الرأسمالية في الأولى بلغ 19.44% في حين بلغ في الثانية 14.97%.

وبناءً على ذلك فهناك عدم وجود تأثير لعامل الكثافة الرأسمالية في سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الصناعية العراقية عينة الدراسة. ان ذلك يعزى بشكل أساسي إلى عدم وجود تأثير للكلف السياسية المترتبة على الزيادة في الكثافة الرأسمالية للشركة في البيئة العراقية.

فالشركات الصناعية المساهمة العراقية لم تكن معرضة لضغوط سياسية وبالتالي ليس لديها كلف سياسية مما يجعلها غير مبالية بتمهيد الدخل حتى وان كانت هناك كثافة رأسمالية عالية. وهذا يتناقض مع ما هو سائد في الدول الغربية بشأن الكلف السياسية و تأثير الكثافة الرأسمالية على تمهيد الدخل. فيؤكد Moses (362 : 1987) بأن الادارة في الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تميل الى تمهيد الدخل مقارنة بالادارة في الشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة . ويفسر Moses ذلك من خلال القول بأن التمهيد في الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية يجنبها الكلف السياسية المترتبة عن الزيادة غير الاعتيادية في الأرباح من ناحية، ومن ناحية أخرى يجنبها الآثار السلبية المترتبة من انخفاض ثقة المستثمرين والدائنين بالشركة وما ينتج عن ذلك من انخفاض قيمة أسهمها نتيجة الانخفاض غير الاعتيادي في أرباحها.

#### 4 - الفرضية الرابعة : المدفوعات الضريبية

تتعلق هذه الفرضية باختبار العلاقة بين المدفوعات الضريبية للشركة ( المقاسة على أساس متوسط نسبة المدفوعات الضريبية الى المبيعات) وميل الادارة الى تمهيد الدخل المعلن للشركة. ولاختبار تأثير متغير المدفوعات الضريبية في سلوك الادارة باتجاه تمهيد الدخل تم اعتماد اختبار t لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي نسبة المدفوعات الضريبية منسوبة الى المبيعات للشركات المههدة وغير المههدة للدخل عند درجة حرية 62 ومستوى معنوية 5. 2٪ ، وبعد تحليل نتائج اختبار هذه الفرضية ظهر أن قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، اذ بلغت قيمة t المحسوبة (2.738) في حين بلغت القيمة الجدولية المطلوبة لاختبار الدلالة الاحصائية (2.056) . مما يعني أن هنالك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط نسبة (5.9٪) في حين بلغ بالنسبة للشركات غير المههدة للدخل 11.89٪ مما يعكس ميل الشركات الى تمهيد واستقرار الدخل المدفوعات الضريبية الى اجمالي المبيعات للشركات المههدة للدخل ومتوسط نسبة المدفوعات الضريبية الى اجمالي المبيعات للشركات غير المههدة للدخل .

بناءً عليه يمكن القول أن هنالك تأثير ذو دلالة احصائية لعامل المدفوعات الضريبية للشركة في سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الصناعية العراقية. وبالرجوع الى الجدول (3) الذي يتضمن بعض المؤشرات الاحصائية للشركات عينة الدراسة يلاحظ انخفاض متوسط نسبة المدفوعات الضريبية الى اجمالي المبيعات للشركات المههدة للدخل مقارنة بالشركات غير المههدة للدخل ، اذ بلغ متوسط نسبة المدفوعات الضريبية للشركات المههدة للدخل 5.09٪ في حين بلغ 11.89٪ بالنسبة للشركات غير المههدة للدخل مما يعكس ميل الشركات الى تمهيد الدخل المعلن بقصد تقليل المدفوعات الضريبية كما يلاحظ من خلال الشكلين (9) ، (10) / الملحق رقم (3) اللذان يوضحان توزيع نسبة المدفوعات الضريبية في الشركات المههدة وغير المههدة للدخل حيث

أن الشركات الممهدة للدخل تقل فيها نسبة المدفوعات الضريبية إلى إجمالي المبيعات عن متوسط نسبة المدفوعات الضريبية لإجمالي العينة البالغ (9.95٪) في حين بلغ عدد الشركات التي تقل فيها نسبة المدفوعات الضريبية إلى إجمالي المبيعات عن متوسط إجمالي العينة في الشركات غير الممهدة للدخل 15 شركة ونسبة 75٪. مما يعني انخفاض نسبة المدفوعات الضريبية في الشركات التي تعمل على تمهيد واستقرار الدخل المعلن مقارنة بالشركات غير الممهدة للدخل. وهذه النتيجة يمكن تفسيرها بالقول ان انخفاض نسبة المدفوعات الضريبية في الشركات الممهدة للدخل مقارنة بالشركات غير الممهدة للدخل ناتج أساساً عن رغبة الإدارة في تلك الشركات في تجنب ارتفاع المدفوعات الضريبية من خلال العمل على تمهيد واستقرار الدخل المعلن وتجنب التقلبات غير المتوقعة التي تحدث في دخل الشركة إذ أن التقلبات التي من الممكن أن تحدث للدخل يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع المدفوعات الضريبية للشركة، ويرجع السبب في ذلك إلى اتباع نظام تصاعدي نسبة الضريبة الذي يعتمده قانون ضريبة الدخل في العراق لتحديد مقدار المدفوعات الضريبية للشركة. ووفقاً لهذا النظام تزداد نسبة الضريبة المفروضة على الشركة مع زيادة الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي فإن استقرار مستوى الدخل المعلن يمكن أن يؤدي إلى تخفيض المدفوعات الضريبية مقارنة بتذبذب مستوى الدخل، أي أن المدفوعات الضريبية تقل في الشركات الممهدة للدخل قياساً بالشركات غير الممهدة للدخل نتيجة لاستقرار دخلها. لذا فإن تمهيد الدخل في هذه الشركات يمكن أن يعبر عن رغبة الإدارة في تجنب ارتفاع المدفوعات الضريبية من خلال العمل على ضمان مستوى مستقر لدخلها. وهذه النتيجة تعكس الأهمية الموضوعية للعامل الضريبي وتأثيره في سلوك الإدارة في المسائل المتعلقة بعملية القياس والإبلاغ المالي في البيئة العراقية. ان موقف الإدارة في الشركات الصناعية المساهمة العراقية بشأن تأثير المدفوعات الضريبية على سلوك تمهيد الدخل يتوافق مع ما توصل إليه كل من Herrmann and Inoue (1996) و Klumpes (1998) من حيث وجود تأثير للمدفوعات الضريبية على سلوك تمهيد الدخل. ولكن التوافق هنا كان يتعلق بالعموميات. فدراسة Herrmann and Inoue كانت أكثر تفصيلاً وبالتالي أكثر شمولية في تفسير سلوك الإدارة من الدراسة الحالية. فكانت نتائج دراستهما تشير إلى أنه في حالة تحقيق الشركة دخل فعلي أعلى من المتوقع فإن تمهيد الدخل يزداد مع الانخفاض في المدفوعات الضريبية والعكس صحيح، وفي حالة تحقيق الشركة دخل أقل من المتوقع فإن احتمالات تمهيد الدخل تنخفض عند زيادة المدفوعات الضريبية والعكس صحيح.

#### 5 - الفرضية الخامسة : مستوى الأداء

تتعلق هذه الفرضية باختبار العلاقة بين مستوى أداء الشركة (المقاس على أساس متوسط نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات) وميل الإدارة إلى تمهيد الدخل. ولاختبار تأثير متغير مستوى الأداء

في سلوك تمهيد الدخل تم اعتماد اختبار  $t$  لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات في الشركات الممهدة للدخل وغير الممهدة للدخل عند درجة حرية 26 ومستوى معنوية 2.5%. وبعد تحليل نتائج الاختبار المحدد لهذه الفرضية تبين أن قيمة  $t$  المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. إذ بلغت قيمة  $t$  المحسوبة (2.110) في حين بلغت القيمة  $t$  الجدولية (2.056) مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات للشركات الممهدة للدخل ومتوسط نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات للشركات غير الممهدة للدخل

واستناداً إلى هذه النتيجة يمكن القول أن هنالك تأثيراً ذا دلالة إحصائية لمستوى أداء الشركة في ميل الإدارة إلى تمهيد الدخل في الشركات الخاضعة للدراسة، وبالرجوع إلى الجدول (3) يلاحظ أن متوسط نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات للشركات الممهدة للدخل أكبر منه في حالة الشركات غير الممهدة للدخل، إذ بلغ في الشركات الممهدة للدخل (47.33%) في حين بلغ (36.37%) في الشركات غير الممهدة للدخل. كما يلاحظ من الشكلين (11)، (12) / الملحق رقم (3) اللذان يوضحان توزيع نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات في كلٍّ من الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل أن عدد الشركات التي تزيد فيها نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات عن متوسط هذه النسبة في إجمالي العينة البالغ (39.5%) 6 شركات ونسبة 75% من الشركات الممهدة للدخل في حين بلغ عددها في الشركات غير الممهدة للدخل 8 شركات ونسبة 40% مما يعني أن هنالك ميلاً أكبر للشركات ذات الربحية العالية إلى تمهيد الدخل مقارنة بالشركات ذات الربحية المنخفضة. ويمكن تفسير ذلك بالقول إن الشركات ذات الأداء الجيد تمتلك فرصة أكبر لتمهيد الدخل مقارنة بالشركات ذات الأداء الضعيف، ذلك أن ارتفاع مستوى أداء الشركة مقاساً بمستوى دخلها المعلن يتيح للإدارة مجالاً أكبر للمناورة بالدخل بين الفترات المختلفة تبعاً لدوافعها وإمكاناتها مقارنة بالشركات ذات الأداء الضعيف الذي يؤدي انخفاض مستوى أداءها إلى تقليص فرص الإدارة وإمكاناتها للمناورة بالدخل. ويرجع السبب في ذلك إلى أن اهتمام الإدارة في حالة انخفاض مستوى الأداء سينصب أولاً على محاولة تجنب الخسارة وتحسين ربحية الشركة أكثر من اهتمامها بالعمل على تقليل التقلبات في الدخل وضمان استقراره. فهدف تجنب الخسارة أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن يعتبر ذو أولوية بالنسبة للإدارة مقارنة بتمهيد واستقرار مستوى الدخل المعلن كما أن ميل الإدارة إلى تمهيد واستقرار الدخل في الشركات ذات الأداء الجيد يمكن أن يعبر عن رغبتها في تحسين قيمة الشركة من خلال تحسين أسعار أسهمها في الأسواق المالية ذلك لأن التذبذب في دخل الشركات ذات الأداء الجيد قد يكون له آثار سلبية على قيمتها السوقية التي اكتسبتها نتيجة تحقيق معدلات ربحية عالية في السنوات السابقة في حين أن استقرار مستوى الدخل المعلن يمكن أن يؤدي إلى تحسين توقعات المستثمرين للربحية المستقبلية للشركة مما

ينعكس في تحسين قيمة الشركة متمثلة بأسعار أسهمها في الأسواق المالية مما يدفع الإدارة في الشركات ذات الأداء الجيد إلى تمهيد واستقرار الدخل المعلن للشركة . وتجدد الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع تلك التي خلصت إليها بعض الدراسات السابقة منها دراسة هويدي (1998) التي قدمت أدلة ميدانية على ميل الشركات ذات الربحية العالية إلى تمهيد الدخل بشكل أكبر مقارنة بالشركات ذات الربحية المنخفضة وكذلك دراسة Lewis & Chaney (2001) التي أثبتت أن نسبة عالية من الشركات تميل إلى تمهيد الدخل عند ارتفاع مستوى أداءها.

#### 6 - الفرضية السادسة : نوع الملكية

تتعلق هذه الفرضية باختبار العلاقة بين نوع ملكية الشركة ( خاص، مختلط ) وميل الإدارة إلى تمهيد الدخل. ولغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الإشارة sign test للفرق في تكرارات الإشارة بين عينتين مستقلتين كبديل لا معلمي لاختبار t المعلمي لكون بيانات متغير نوع الملكية من البيانات الوصفية التي لا يمكن اختبارها باستخدام اختبار t، إذ يستخدم أسلوب اختبار الإشارة لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية في تكرارات الإشارة لعينتين مستقلتين عندما تكون البيانات وصفية أو رتبية ويعتمد بشكل أساسي على تحديد الأشارات لجميع مفردات العينتين وتحديد جدول تكرارات الإشارة للعينتين المستقلتين ومن ثم استخدام اختبار كاي  $X^2$  لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الاشارات الملاحظة بين العينتين (فير كسون ، 1991:482). وعلى هذا الأساس تم تأشير الشركات ذات الملكية الخاصة بالإشارة (+) والشركات ذات الملكية المختلطة بالإشارة (-) ولجميع الشركات الممهدة منها وغير الممهدة ، والجدول (4) يبين توزيع تكرارات الإشارة للشركات الممهدة للدخل وغير الممهدة للدخل .

يلاحظ من الجدول (4) ان الشركات الممهدة للدخل البالغ عددها (8) شركات تتوزع تبعاً لنوع الملكية إلى (4) شركات قطاع خاص و(4) شركات قطاع مختلط في حين تتوزع الشركات غير الممهدة البالغ عددها (20) شركة إلى (8) شركات قطاع خاص و(12) شركة قطاع مختلط . وليبان مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعتين تم اعتماد اختبار مربع كاي  $X^2$  عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 1% وبعد تحليل نتائج اختبار هذه الفرضية ظهر أن القيمة المحسوبة  $X^2$  أكبر من القيمة الجدولية ، إذ بلغت قيمة  $X^2$  المحسوبة (7.333) في حين بلغت القيمة الجدولية المطلوبة لاختبار الدلالة الاحصائية (6.640) مما يعني وجود فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعتي الشركات الممهدة للدخل وغير الممهدة للدخل من حيث نوع ملكية الشركة .

وهذه النتيجة يمكن تفسيرها بالقول ان الشركات التي تمتلك الدولة فيها جزءاً من رأس المال تكون محل اهتمام أكبر من مختلف الجهات الحكومية وتخضع للفحص والتدقيق المستمر من قبل الجهات الرقابية الحكومية بشكل أكبر مقارنة بشركات القطاع الخاص مما يقلل من المجالات المتاحة أمام الإدارة للمناورة بالدخل بين الفترات في تلك الشركات . كما أن ضمان استقرار مستوى الدخل المعلن وتقليل التقلبات غير المتوقعة التي قد تحصل فيه يمثل أهمية تحاول الإدارة

## الجدول (4): تكرارات إختبار الإشارة

المجموع	شركات ممهدة S(smoother)	شركات غير ممهدة NS(nonmoother)	(S-NS) <sup>2</sup> NS	الشركات ، القطاع
12	4	8	2	قطاع خاص +
16	4	12	5.333	قطاع مختلط -
28	8	20	7.333	قيمة X <sup>2</sup> المحسوبة

الحفاظة عليها في شركات القطاع الخاص لضمان عدم تعرض الشركة الى تقلبات كبيرة في دخلها قد تؤدي الى اتجاه المستثمرين الى عرض أسهمهم للبيع نتيجة لتذبذب الأرباح المعلنة للشركة مما ينعكس سلباً على أسعار أسهمها في الأسواق المالية ، وهو أمر لا يحدث بنفس الدرجة بالنسبة للشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها (شركات القطاع المختلط) حيث تتعامل الإدارة عادة مع جهات متخصصة يمكنها تفهم طبيعة وأسباب التقلبات التي تحصل في دخل الشركة من فترة الى أخرى ويكون التأثير والاقناع موجهاً الى جهات محدودة بعكس الحال في حالة التعامل مع عدد كبير من المستثمرين مختلفي الثقافات والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ان حالة العراق وبالمقارنة مع الدراسات السابقة تشير الى بعض الخصوصية. ان معظم الدراسات الأخرى تشير الى أهمية ودور القطاع في سلوك تمهيد الدخل ولكن من منظور تصنيف مغاير لهذه الدراسة . فمثلاً دراسة Belkaoui and Picur (1984) وكذلك دراسة Albrecht and Richardson (1990) اهتمت بتأثير التمييز بين القطاعات على انها مركزية أو رئيسية core sectors و قطاعات محيطية periphery sectors على سلوك تمهيد الدخل ، اذ أظهرت النتائج ميلاً أكبر لدى الشركات المحيطة بتمهيد الدخل . وأما Nashiy et al (1994) فقد كان اهتمامهم ينصب على تصنيف القطاعات بين تلك التي تتمتع بالمخاطرة (risky) وتلك التي تنعدم فيها المخاطرة أو تكون المخاطرة فيها ضعيفة ، فالقطاعات ذات المخاطرة الضعيفة لديها ميل أكبر لتمهيد الدخل. أن التمييز بين القطاعات بين رئيسية ومحيطية و مركزية لا يصلح لحالة القطاع الخاص في العراق لأن كافة القطاعات المركزية مملوكة من قبل الدولة. ولكن رأينا بان الميل باتجاه التمهيد لدى القطاع الخاص واضح بالمقارنة مع القطاع المختلط وبالتالي يمكن القول من حيث المبدأ بأن القطاعات المحيطة المملوكة من قبل القطاع الخاص تميل أكثر الى تمهيد الدخل مقارنة بالقطاعات المركزية المملوكة من قبل الدولة. أما تصنيف القطاعات على أساس المخاطرة فلا يمكن ذلك لعدم وجود تصنيفات واضحة في العراق كما أن الإفصاح الحالي في القوائم المالية للشركات المساهمة الصناعية العراقية لا يعين على ذلك أيضاً. ومن ناحية أخرى فان دراسة هويدي (1998) تشير الى تأثير طبيعة الملكية على سلوك تمهيد الدخل . فكلما انخفضت مساهمة

الدولة في الكويت في ملكية الشركة كلما أدى ذلك الى ميل أكبر الى تمهيد الدخل. فالعلاقة عكسية بين حجم ملكية الدولة وتمهيد الدخل. وهذه النتيجة في حالة توافق مع حالة العراق مما يعني احتمالية زيادة التمهيد في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع المختلط. تأسيساً على ما سبق وفي ضوء نتائج اختبار الفرضيات يمكن القول أن هنالك ميل أكبر لدى الإدارة الى تمهيد واستقرار الدخل الاعتيادي للشركة مقارنة بتمهيد واستقرار صافي الدخل، كما أن عوامل المدفوعات الضريبية ومستوى الأداء ونوع الملكية تعد من العوامل المؤثرة في سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الصناعية المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية في حين يكاد ينعدم هذا التأثير بالنسبة لعاملي حجم الشركة والكثافة الرأسمالية مما يدل على عدم وجود أهمية لتأثير هذين العاملين في سلوك الإدارة في البيئة العراقية نحو تمهيد الدخل. والجدول (5) يعرض ملخصاً لنتائج اختبار الفرضيات.

**الجدول (5): ملخص نتائج اختبار الفرضيات**

الفرضيات و نوع الاختبار	القيمة المصوبة	القيمة الجدولية	رفض أو قبول الفرضية
1- الفرضية الأولى: (ثلاث مستويات للدخل) 1-1- المستوى الأول: صافي الدخل (الجدولين رقم 1 و 2 // الملحق رقم 2. 2-1- المستوى الثاني: دخل العمليات الجارية (الجدولين رقم 3 و 4) // الملحق رقم 2. 3-1- المستوى الثالث: دخل النشاط الجاري (الجدولين رقم 5 و 6) / الملحق رقم 2.			قبول قبول قبول قبول
2- الفرضية الثانية: (ثلاث فرضيات فرعية) 1-2- الفرعية الأولى: المبيعات t-test 2-2- الفرعية الثانية: إجمالي الموجودات t-test 3-2- الفرعية الثالثة الموجودات الثابتة t-test	0.581 0.222 0.057	2.056 2.056 2.056	رفض رفض رفض
3- الفرضية الثالثة (الكثافة الرأسمالية) t-test	0.963	2.056	رفض
4- الفرضية الرابعة (المدفوعات الضريبية) t-test	2.738	2.056	قبول
5- الفرضية الخامسة (نسبة العائد) t-test	2.110	2.056	قبول
6- الفرضية السادسة (نوع ملكية الشركة) square chi-	7.333	6.640	قبول

## الاستنتاجات

- من خلال ما تم في هذا البحث من اختبار للفرضيات تم صياغة الاستنتاجات الآتية :
- 1 - تشير نتائج التحليل الإحصائي الى أن ظاهرة تمهيد الدخل موجودة في الشركات المساهمة الصناعية العراقية المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية وبغض النظر عن المقياس المستخدم للتعبير عن الدخل سواء دخل النشاط الجاري أو دخل العمليات الجارية أو صافي الدخل .
  - 2 - أوضحت نتائج الاختبارات الإحصائية التي أجريت على بيانات العينة أن الشركات تميل بشكل أكبر الى العمل على تمهيد واستقرار كلاً من دخل النشاط الجاري ودخل العمليات الجارية مقارنة بتمهيد صافي الدخل ، إذ أثبتت النتائج ارتفاع نسبة تمهيد كلاً من دخل النشاط الجاري ودخل العمليات الجارية مقارنة بنسبة تمهيد صافي الدخل . مما يعني أن هنالك ميلاً أكبر لدى الإدارة في هذه الشركات الى تمهيد الدخل الاعتيادي للشركة مقارنة بتمهيد صافي الدخل ، ويرجع السبب في ذلك الى الأهمية التي يمثلها الدخل الاعتيادي في كونه عنصراً مهماً في مجالات تقييم أداء الشركات والتنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية .
  - 3 - بالنسبة لمحددات سلوك تمهيد الدخل أوضحت النتائج أن هنالك مجموعة من المتغيرات التي تعمل كمحددات لسلوك الإدارة باتجاه تمهيد الدخل ، إذا أثبتت نتائج الاختبارات الإحصائية ما يأتي : أن هنالك علاقة إحصائية بين سلوك تمهيد الدخل والمدفوعات الضريبية للشركة ، حيث أثبتت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل من حيث نسبة المدفوعات الضريبية الى إجمالي المبيعات وإن الشركات الممهدة للدخل تتميز بانخفاض نسبة المدفوعات الضريبية الى إجمالي المبيعات فيها مقارنة بالشركات غير الممهدة للدخل . ب- أن هنالك علاقة إحصائية بين سلوك تمهيد الدخل ومستوى أداء الشركة ، فقد أثبتت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل من حيث متوسط معدل العائد على الموجودات وإن الشركات الممهدة للدخل تتميز بارتفاع معدل العائد على الموجودات فيها مقارنة بالشركات غير الممهدة للدخل . ج- أن هنالك علاقة إحصائية بين سلوك تمهيد الدخل ونوع ملكية الشركة (قطاع خاص ، قطاع مختلط) ، حيث أثبتت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل من حيث نوع ملكية الشركة وإن الشركات ذات الملكية الخاصة تميل بشكل أكبر الى العمل على تمهيد واستقرار الدخل مقارنة بالشركات ذات الملكية المختلطة . د- أما بالنسبة للمحددات الأخرى وهي (حجم الشركة - والكثافة الرأسمالية) فلم تدعم النتائج



وجود علاقة احصائية بينها وبين سلوك تمهيد الدخل ، اذ لم يثبت وجود فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعتي الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل من حيث حجم الشركة (ممثلاً بالمبيعات واجمالي الموجودات والموجودات الثابتة) والكثافة الرأسمالية لها .

### التوصيات

- 1 - ضرورة اهتمام واضعي المعايير بالأبعاد السلوكية لعملية القياس والابلاغ المالي وعدم جعل الاهتمام محصوراً بالجانب الفني للعمل المحاسبي، فللجوانب السلوكية تأثير على دقة المعلومات المحاسبية .
- 2 - ضرورة العمل على تطوير وسائل رقابية على المصاريف الاختيارية كالبحت والتطوير والصيانة والاعلان وغيرها من أجل تقليل مجال المناورة بهذه الفقرات.
- 3 - ضرورة توعية مستخدمي المعلومات المحاسبية لأهمية ظاهرة تمهيد الدخل ودوافع الادارة لاتباع سلوكية من هذا النوع لكي يتخذوا قراراتهم الاستثمارية والأخرى بشيء من الحذر وبعيدا الى حد ما عن الايمان المطلق بدقة الأرقام المحاسبية وتمثيلها الصادق.
- 4 - بقدر تعلق الأمر بالبحث العلمي يجب: ا- الاهتمام بالافصاح وتوسيع قاعدة البيانات وتخفيف درجة السرية غير المبررة في العراق لما لذلك من أثر ايجابي في تطوير فرضيات قابلة للاختبار *testable hypotheses* وبشكل أفضل من الفرضيات المقترحة في هذا البحث. ب- توسيع نطاق البحث الى قطاعات أخرى ، كالمصارف والزراعة، وغيرها. فقد يؤدي ذلك الى اكتشاف دوافع إضافية لتمهيد الدخل في العراق لم يثبت وجودها هذا البحث وكما هو الحال مع حجم الشركة. ج- استخدام أساليب احصائية بالاضافة الى *tset-T*, مثلًا *sisylana noisserger* مع صياغة فرضيات تتناسب مع هذا الأسلوب الاحصائي، وكذلك الحال مع *ANOVA* و *KAPPA* (وهو مقياس لدرجة الاتفاق بين محكمين) وغيرها من الأساليب الاحصائية الملائمة.

## المراجع

## أ - الوثائق والنشرات

- 1 - القوائم المالية لشركات العينة.
- 2 - قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982.
- 3 - نشرات سوق بغداد للأوراق المالية.

## ب - الكتب والرسائل الجامعية

- 1 - الشيرازي - عباس مهدي «النظرية المحاسبية» الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 1990.
- 2 - فيركسون - جورج . أي «التحليل الإحصائي في التربية وعلم النفس» ترجمة الدكتورة هناء محسن المكيلى، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، 1991 . ص ص 104-142.

## ج - الدوريات.

- 1 - جهماني، عمر عيسى «سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان» المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول، مايو 2001.
- 2 - هويدي - علي محمد حسن «دراسة إختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية». مجلة الإدارة العامة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، 1998 ص ص 383-413.

Albrecht , W. D. and Richardson, F. M. (1990) " Income Smoothing by Sector" Journal of Business Finance and Accounting, Winter, Vol. 17, No. 5. PP. 713-730.

Barnnea, A. ; Ronen, J. and Sadan, S. (1976) " Classificatory Smoothing of Income with Extraordinary Items " The Accounting Review, January, Vol. 51, No. 1. , PP. 110-122

Begley, J. (1990 ) "Debt Covenants and Accounting Choice " Journal of Accounting and Economics Vol. 12, No. 1-3. , PP. 125-139,

Beidleman, C. R.(1973) " Income Smoothing : The Role of Management " The Accounting Review, October, , Vol.48, No. 4. PP. 653-673. PP.527-545.

Belkhaoui, Ahmed-Riahi and Ronald, D. Picur (1984) "The Smoothing of Income Numbers: Some Empirical Evidence on Systematic Differences Between Core and Periphery Industrial Sectors", Journal of Business Finance and Accounting, 11(4), Winter.

Belkhaoui, Ahmed-Riahi ( 2000) " Accounting Theory" 4th Edition,

Thomas Learning.

Booth, G., Kallunki, J. and Martikainen, T. " Post Announcement Drift and Income Smoothing: Finnish evidence", journal of Business Finance and Accounting, 23 (8), 1197-1211

Coch, B. C.(1981) " Income Smoothing: An Experiment" The Accounting Review, July, Vol.56, No. 3. ,PP 574-586

Copeland, R. (1968 ) " Income Smoothing " Supplement to Journal of Accounting Research, , Vol. 16. PP. 101-116.

Copeland, R. and Licastro, R. ( 1968 ) " A Note on Income Smoothing " The Accounting Review , July, Vol.43, No. 3. , PP. 540-545

Eckle, N.(1981) "The Income Smoothing: Hypothesis Revised" Abacus, , Vol. 17 No.1. PP. 28- 40

El-Khoury, R. and Hmedat, W. (1992) " The Effect of Earnings Variability on Capital Structure : The Case of Jordanian Firms " Abhath Al-Yarmouk, Vol. 8, No.3. PP. 49-64,

Godfrey, J.M. and Jones, K.L.(1999) "Political Cost Influence on Income Smoothing Via Extraordinary Items Classification" Accounting and Finance, November, , Vol. 39. No. 3. P P.229 - 254

Gordon, M. J. (1964 )," Postulates , Principles and Research in Accounting " The Accounting Review, April, Vol. 39, No. 2. P P.229 - 254

Healy, P. M. and Palepu, K. G. ( 1990 ) " Effectiveness of Accounting Dividend Covenants " Journal of Accounting and Economics" Vol. 12, No. 1-3. PP. 97-124

Healy, R.M. (1985 ) " The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions" Journal of Accounting and Economics, , Vol. 7 No.1 - 3. P P. 85 - 107

Herrmann , D. and Inoue , T.( 1996 ) " Income Smoothing and Incentives by Operating Condition: An Empirical Test Using Depreciation Changes in Japan " , Journal of International Accounting , Auditing and Taxation , 1996, Vol. 5.No. 2. , P P. 161-178

Karmon, D. J. and Lubwama, K. W. K. ( 1997 ) "The Event - Study Approach to Detecting Income Smoothing" Journal of International Accounting, Auditing and Taxation,, Vol.6, No. 1. PP.75-96

Kasanen, E., Eero, K., Juha, N., (1996) " Dividends -Based Earnings Management: Empirical Evidence from Finland" Journal of Accounting and Economics, Aug, vol 22, issue 1.

Kelly , L. (1987) "The Development of A Positive theory of Corporate: Management's Role in External Financial Reporting" Journal of ,Ac, counting Literature , Spring 1983 , PP. 111 - 150 , Reprinted by Bloom , R. & Elgers, P., T., ((Accounting Theory and Policy)) the 2nd. Edition. Harcourt Brace Jovanovich, Inc. 1987, PP. 189 - 225.

Michelson, S. E., J. Wagner, J., Wootton, C., (1995) "A Market Based Analysis of Income Smoothing". Journal of Business Finance and Accounting 22,PP: 179-193.

Michelson, S. E., Wagner, J.J. and Wootton, C.W.(2000) "The Relationship between the Smoothing of Reported Income and Risk Adjusted Returns)) Journal of Economics and Finance, Summer Vol. 24. No. 2 .PP141-159.

Moses, O...D. (1987) ((Income Smoothing and Incentive: Empirical Test Using Accounting Changes)) The Accounting Review, April P P.229 - 254, Vol. 62.No. 3. P P.229 - 254

Nasuhayah Ashari, Hian Chye Koh, Soh Leng Tan and Wei Har Wong (1994) " Factors Affecting Income Smoothing Among Listed Companies in Singapore" Accounting and Business Research, vol. 24. No. 96. pp 291-301.

Rahman, M., Z. and Scapens, R., W. (1988 )" Financial Reporting by Multinational Enterprises: Accounting Policy Choice in a Developing Country "Journal of Accounting and Public Policy, spring , Vol. 7. No. 1. P P. 29 - 42,

Ronen, J. and Sadan, S.( 1975 ) " Classificatory Smoothing : Alternative Income Models ", Journal of accounting Research, Spring, Vol. 13, No.1. , PP. 339-353

Smith , E.,D (1976 ) " The Effect of the Separation of Ownership From Control on Accounting Policy Decisions )) The Accounting Review , October 1976 , , Vol. 51. No. 4. PP. 707 - 723

Trueman, B. and Titman, S. (1988 )" An Explanation for Accounting Income Smoothing ", Supplement to Journal of Accounting Research. Vol. 20. , PP. 127-143

Van Praag, B. ( 2001 ) " Earnings Management : Empirical Evidence on Value Relevance and Income Smoothing " Unpublished Doctoral Dissertation, Tenbergen Institute Research Series, Netherland.

Watts, L. and Zimmerman, J. L (1978 )" Towards a Positive Theory of The Determinants of Accounting Standards " The accounting Review, January, Vol. 53, No. 1. PP 112-134,

Watts, L. and Zimmerman, J. L. (1986 ) " Positive Accounting Theory " Prentice-Hall Inc.International Edition . USA.

#### ب - بحوث الانترنت :

Chai, M.,L. and Tung, S.(2001) " The Effect of Earnings- Announcement Timing on Earnings Management", Working papers, August, [http://net2.hkbu.edu.hk/\(brc/wp200106.pdf](http://net2.hkbu.edu.hk/(brc/wp200106.pdf)

Culvenor, J., Godfrey, J. and Kaitech, N. " An Analysis of INCOME Smoothing" 2002.

<http://www.buseco.monash.edu.au>

Gomez, X., G., Okumura, M., and Kunimura, M (2000). " Discretionary Accrual Models and The Accounting Process", October <http://papers.ssrn.com/s013/Delivery.cfm/000209300.pdf?abstractid=209073&mirid=1>

Klumpes, P.J." Determinants of Voluntary Accounting Policy by Australian Life Insurers" , March 1998, [www.lums.co.uk/publications/viewpdf/69/](http://www.lums.co.uk/publications/viewpdf/69/)

Lewis, C., M. and Chaney, P., K.(2001) ((An Empirical Analysis of Income Smoothing: Evidence from Initial Public Offerings)) 2001.E- mail: Prashant .r . Khemka @ Vanderbilt .edu <http://www.ssrn.com>

Muhammed , R.; Ali , M. and Tong , T. L.(2000) "Income Smoothing Practices of Malaysian Listed firms " <http://www.econ.upm.edu.my/seminar2000/paper38.html>

Reverte, C. and Strong, N.(2001) " Income Smoothing and The Predictive Ability of Earnings Components for Future Return on Equity"  
[http://les1.man.ac.uk/accounting/staff/Academic/N\\_strong/N\\_strong\\_research.h](http://les1.man.ac.uk/accounting/staff/Academic/N_strong/N_strong_research.h)

## الملاحق

### الملحق رقم (1)

#### أسماء الشركات ضمن العينة المستخدمة

م.خ = مساهمة خاصة م.م. = مساهمة مختلطة.

- 1- المنصور للصناعات الدوائية / م.خ ، 2- العراقية للسجاد والمفروشات / م.خ 3- الخياطة الحديثة / م.خ 4- المشروبات الغازية للمنطقة الشمالية / م.خ 5- نينوى للصناعات الغذائية / م.خ ، 6- الحازر لإنتاج المواد الانشائية / م.م. 7- العراقية لصناعة اللدائن / م.خ ، 8- دجلة لصناعة المطاط / م.خ ، 9- الصناعات الكيماوية العصرية / م.خ ، 10- كربلاء للصناعات المساهمة / م.خ ، 11- التعبئة والتعليب العراقية / م.خ ، 12- بغداد للمشروبات الغازية / م.م 13- الهلال الصناعية / م.م ، 14- العراقية لتصنيع وتسويق التمور / م.م ، 15- الصناعات الخفيفة / م.م ، 16- الصناعات الالكترونية / م.م ، 17- الكندي لإنتاج اللقاحات / م.م ، 18- الوطنية لتصنيع اللحوم / م.م ، 19- الوطنية للصناعات الغذائية / م.م ، 20- العراقية للصناعات الهندسية / م.م ، 21- التأميم لإنتاج المواد الانشائية / م.م ، 22- الأصباغ الحديثة / م.م ، 23- الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات / م.م ، 24- المشروبات الشرقية / م.خ ، 25- إنتاج الألبسة الجاهزة / م.م ، 26- العراقية لصناعة الكارتون / م.م ، 27- صناعة المواد الانشائية الحديثة / م.م ، 28- بغداد لصناعة مواد التغليف / م.خ 29- الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي / م.م ، 30- العربية للمياه الغازية / سينالكو / م.خ.

## الملحق رقم (2)

الجدول (1): التحليل الإحصائي لبيانات العينة عند المستوى الأول للدخل (صافي الدخل)

SI <sub>1</sub>	CVΔ I <sub>1</sub>	S Δ I <sub>1</sub>	M Δ I <sub>1</sub>	CVΔ s	S Δ s	M Δ s	ت
2.981	6.522	34229	5248	2.188	70493	32211	1
1.048	1.553	53915	34710	1.481	84072	56781	2
3.657	10.929	174057	15925	2.988	120559	40352	3
6.532	8.002	301112	37601	1.226	573132	467412	4
0.043	1.032	73004	45562	24.005	111551	4647	5
0.316	0.2430	4315	17716	0.768	93755	122022	6
0.55	13.649	14168	1038	24.804	140242	5654	7
0.440	1.822	6065	3328	4.140	8136	1965	8
14.906	11.672	72837	6240	0.783	362286	462484	9
1.85	1.386	28018	20218	0.749	50643	67540	10
2.741	5.856	42606	7276	2.136	44305	20746	11
2.144	1.194	1538576	1288957	0.557	2235458	4014955	12
1.157	0.485	173285	357421	0.419	303844	725349	13
2.362	8.604	353591	41094	3.642	473280	129932	14
1.648	1.132	824891	728909	0.687	1272317	1850863	15
8.027	3.877	900866	232368	0.483	628900	1301150	16
2.359	0.993	38357	3862	0.421	30777	73158	17
24.962	33.4	54676	1637	1.338	38975	29114	18
43.15	10.051	726851	72314	0.239	137065	588491	19
0.812	2.308	25703	11135	2.843	50930	17915	20
3.525	2.887	11545	3999	0.819	34139	41661	21
علم وجود فروق	1.133	869063	767022	0.491	1067063	2172287	22
1.035	0.675	271809	402301	0.652	580942	891487	23
0.985	0.605	79098	130662	0.614	157504	256343	24
1.746	1.427	53443	37455	0.817	39266	48070	25
1.746	1.442	79916	55428	1.385	303293	218925	26
0.458	0.119	4686	39338	0.260	47953	184459	27
2.058	1.797	27064	15058	0.873	20716	23733	28
2.236	3.012	14535	4826	1.347	81182	60263	29
0.359	0.172	30264	175335	0.479	386645	807537	30

الجدول (2): نتائج اختبار الفرضية الأولى عند المستوى الأول للدخل (صافي الدخل)

نتيجة الاختبار	قيمة: الجدولية	قيمة: المحسوبة	مستوى المعنوية	درجات الحرية	تسلسل الشركات
مقبولة	2.462	2.908	0.01	29	5
مقبولة	2.462	2.643	0.01	29	6
مقبولة	2.462	2.494	0.01	29	7
مقبولة	2.462	2.561	0.01	29	8
مرفوضة	2.462	2.330	0.01	29	20
مرفوضة	2.462	2.224	0.01	29	24
مقبولة	2.462	2.550	0.01	29	27
مقبولة	2.462	2.612	0.01	29	30

الجدول (3): التحليل الإحصائي لبيانات العينة عند المستوى الثاني للدخل (دخل العمليات الجارية)

SI <sub>1</sub>	CVΔ I <sub>2</sub>	S Δ I <sub>2</sub>	M Δ I <sub>2</sub>	CVΔ s	S Δ s	M Δ s	ت
1 .457	3 .188	47301	14835	2 .188	70493	32211	1
4 .275	6 .332	99356	15691	1 .481	84072	56781	2
1 .101	3 .289	218027	66290	2 .988	120559	40352	3
39 .343	48 .235	399097	8274	1 2260	573132	467412	4
0 .059	1 .424	76648	53811	24 .005	111551	4647	5
2 .82	2 .166	45453	11767	0 .768	93755	122022	6
0 .186	4 .607	15429	3349	24 .804	140242	5654	7
2 .008	8 .315	3800	457	4 .140	8136	1965	8
2 .537	1 .987	45340	22812	0 .783	362286	462484	9
48 .504	36 .330	929263	25578	0 .749	50643	67540	10
1 .330	2 .842	76278	26842	2 .136	44305	20746	11
0 .704	0 .392	636588	1622574	0 .557	2235458	4014955	12
0 .814	0 .341	145468	426310	0 .419	303844	725349	13
33 .440	121 .789	368657	3027	3 .642	473280	129932	14
1 .056	0 .739	592457	801149	0 .687	1272318	1850863	15
4 .445	2 .147	651152	303251	0 .483	628900	1301150	16
7 .309	3 .077	78798	25603	0 .421	30777	73158	17
0 .823	1 .101	5503	4999	1 .338	38975	29114	18
15 .676	3 .747	483548	129057	0 .239	137065	588491	19
0 .951	2 .703	28507	10546	2 .843	50930	17915	20
3 .096	2 .536	21462	8461	0 .819	34139	41661	21
2 .674	1 .313	1146907	873566	0 .491	1067063	2172287	22
1 .136	0 .741	334114	450874	0 .652	580942	891487	23
0 .691	0 .428	53732	125411	0 .614	157504	256343	24
1 .656	1 .353	46281	34213	0 .817	39266	48070	25
0 .255	0 .353	23980	67936	1 .385	303293	218925	26
5 .835	1 .517	56882	37496	0 .260	47953	184459	27
2 .396	2 .092	21623	10337	0 .873	20716	23733	28
3 .478	4 .685	24553	5241	1 .387	81182	60263	29
0 .259	0 .124	16212	130225	0 .479	386645	807537	30

الجدول (4): نتائج اختبار الفرضية الأولى عند المستوى الثاني للدخل (دخل العمليات الجارية)

نتيجة الاختبار	قيمة : الجدولية	قيمة : المحسوبة	مستوى المعنوية	درجات الحرية	تسلسل الشركات
مقبولة	2 .462	2 .843	0 .01	29	5
مقبولة	2 .462	2 .758	0 .01	29	7
مقبولة	2 .462	2 .551	0 .01	29	12
مقبولة	2 .462	2 .501	0 .01	29	13
مقبولة	2 .462	2 .497	0 .01	29	18
مقبولة	2 .462	2 .439	0 .01	29	20
مقبولة	2 .462	2 .554	0 .01	29	24
مقبولة	2 .462	2 .754	0 .01	29	26
مقبولة	2 .462	2 .752	0 .01	29	30

**الجدول (5): التحليل الإحصائي لبيانات العينة عند المستوى الثاني للدخل (دخل النشاط الجاري)**

SI <sub>3</sub>	I <sub>3</sub> Δ CV	I <sub>3</sub> Δ S	I <sub>3</sub> Δ M	S Δ CV	S Δ S	S Δ M	ت
1.793	3.923	50131	12778	2.188	70493	32211	1
2.423	3.459	105056	30365	1.481	84072	56781	2
1.241	3.710	173826	46849	2.988	120559	40352	3
2.585	3.169	249195	78618	1.226	573132	467412	4
0.061	1.477	72402	49031	24.005	111551	4647	5
2.360	1.813	44575	24582	0.768	93755	122022	6
0.189	4.698	53913	11475	24.804	140242	5654	7
7.099	29.393	5291	180	4.140	8136	1965	8
0.944	0.739	32337	43757	0.783	362286	462484	9
1.670	1.251	33169	26520	0.749	50643	67540	10
2.136	4.356	82839	19016	2.136	44305	20746	11
0.783	0.436	742339	1704057	0.557	2235458	4014955	12
1.558	0.653	22662	347265	0.419	303844	725349	13
7.833	28.528	355119	12448	3.642	473280	129932	14
0.945	0.649	540482	831781	0.687	1272317	1850863	15
1.901	0.918	614743	669687	0.483	628900	1301150	16
2.477	1.043	51912	49758	0.421	30777	73158	17
0.892	1.193	6691	5608	1.338	38975	29114	18
15.866	3.792	524222	138233	0.239	137065	588491	19
1.693	4.814	34318	7128	2.843	50930	17915	20
1.997	1.636	23939	14634	0.819	34139	41661	21
2.8	1.375	1218922	886071	0.491	1067063	2172287	22
1.081	0.705	330840	468841	0.652	580942	891487	23
0.472	0.290	33465	115196	0.614	157504	256343	24
1.450	1.185	52053	43906	0.817	39266	48070	25
0.499	0.691	50467	72963	1.385	303293	218925	26
0.561	0.146	7668	52613	0.260	47953	184459	27
1.975	1.724	24547	14235	0.873	20716	23733	28
1.652	2.226	28777	12925	1.347	81182	60263	29
0.741	0.355	103384	291228	0.479	386645	807537	30

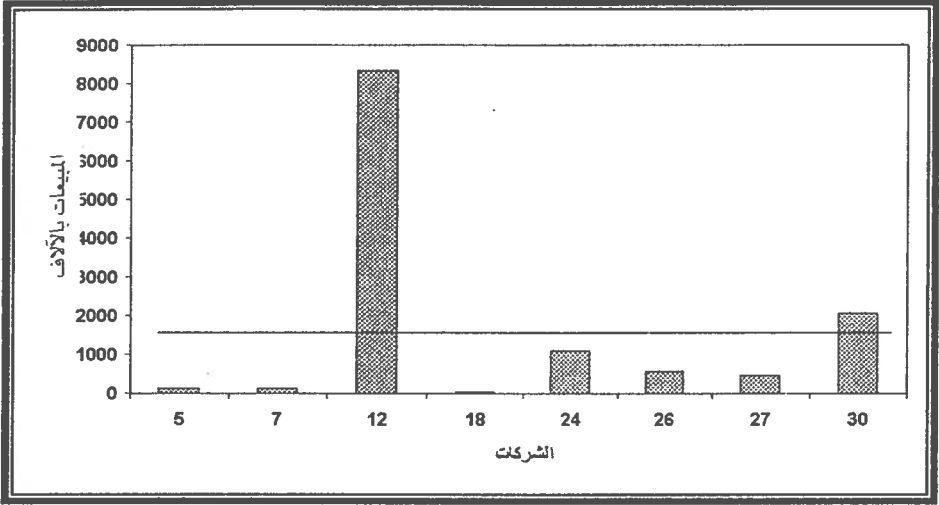
**الجدول (6): نتائج اختبار الفرضية الأولى عند المستوى الثالث للدخل (دخل النشاط الجاري)**

نتيجة الاختبار	قيمة: الجدولية	قيمة: الحسوبة	مستوى المعنوية	درجات الحرية	تسلسل الشركات
مقبولة	2.462	3.990	0.01	29	5
مقبولة	2.462	3.762	0.01	29	7
مرفوضة	2.462	2.415	0.01	29	9
مقبولة	2.462	2.702	0.01	29	12
مرفوضة	2.462	2.413	0.01	29	15
مقبولة	2.462	2.507	0.01	29	18
مقبولة	2.462	3.257	0.01	29	24
مقبولة	2.462	3.209	0.01	29	26
مقبولة	2.462	3.098	0.01	29	27
مقبولة	2.462	2.777	0.01	29	30

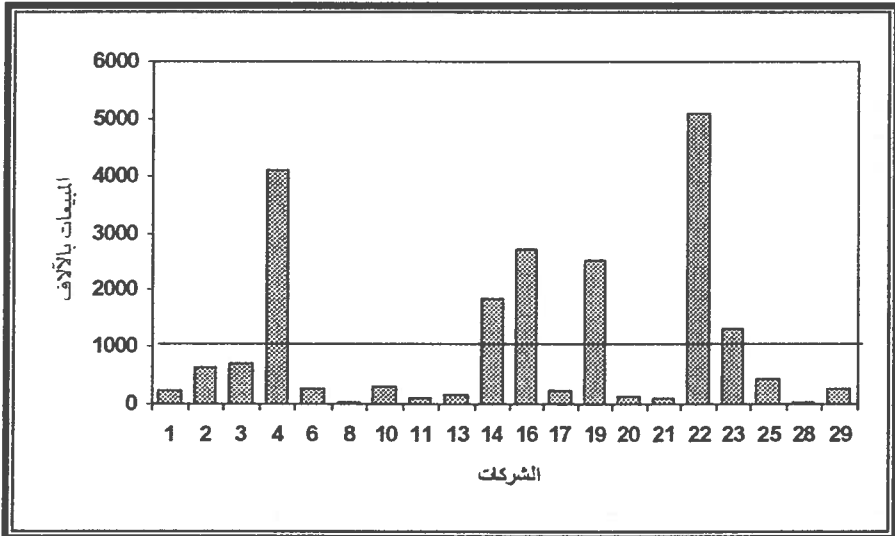


## الملحق رقم (3)

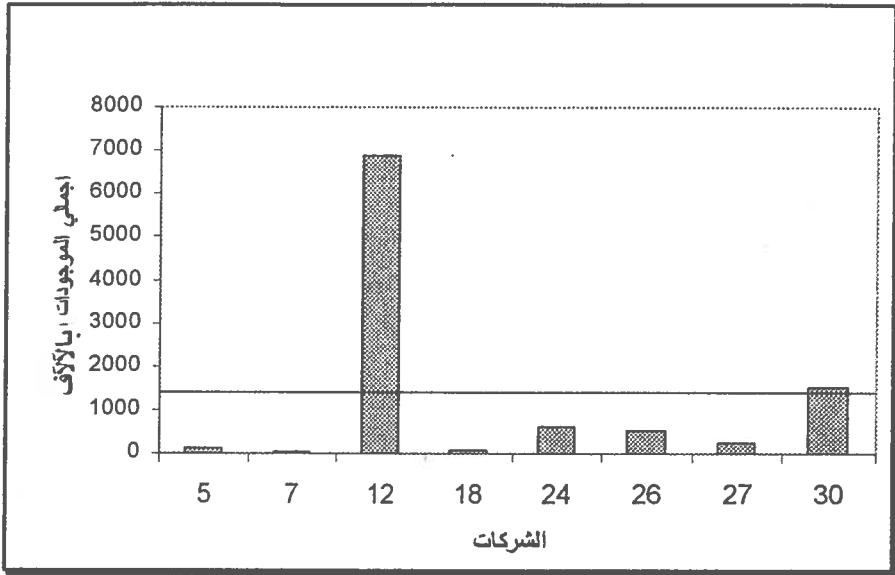
الشكل (1): توزيع حجم المبيعات في الشركات الممهدة للدخل



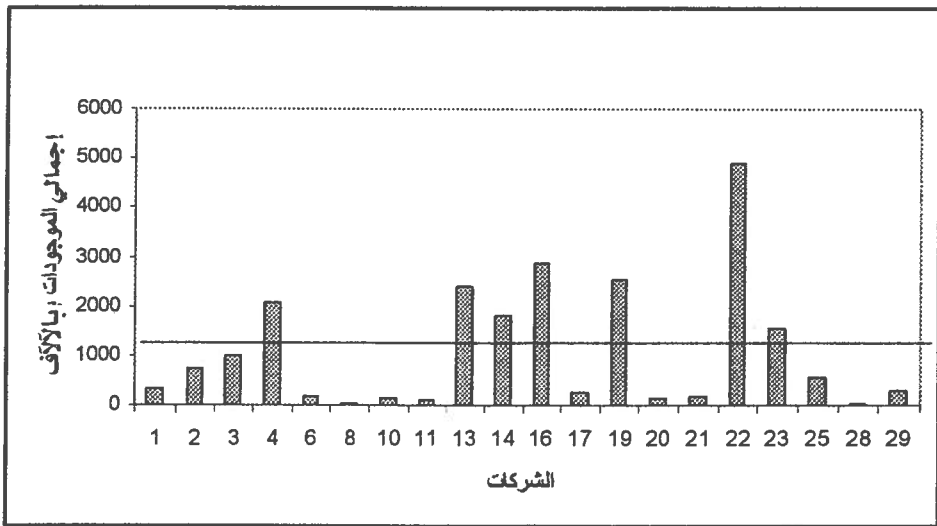
الشكل (2): توزيع حجم المبيعات في الشركات غير الممهدة للدخل



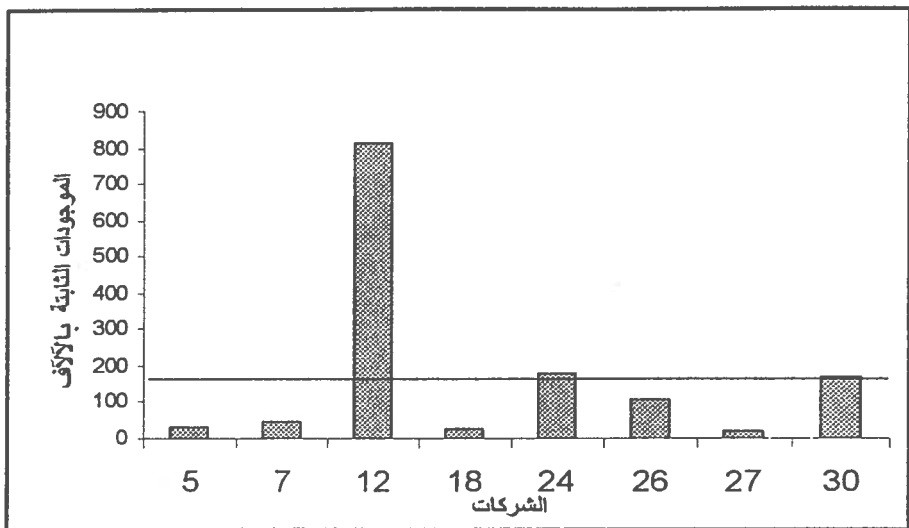
الشكل ( 3 ) :توزيع إجمالي الموجودات في الشركات الممهدة



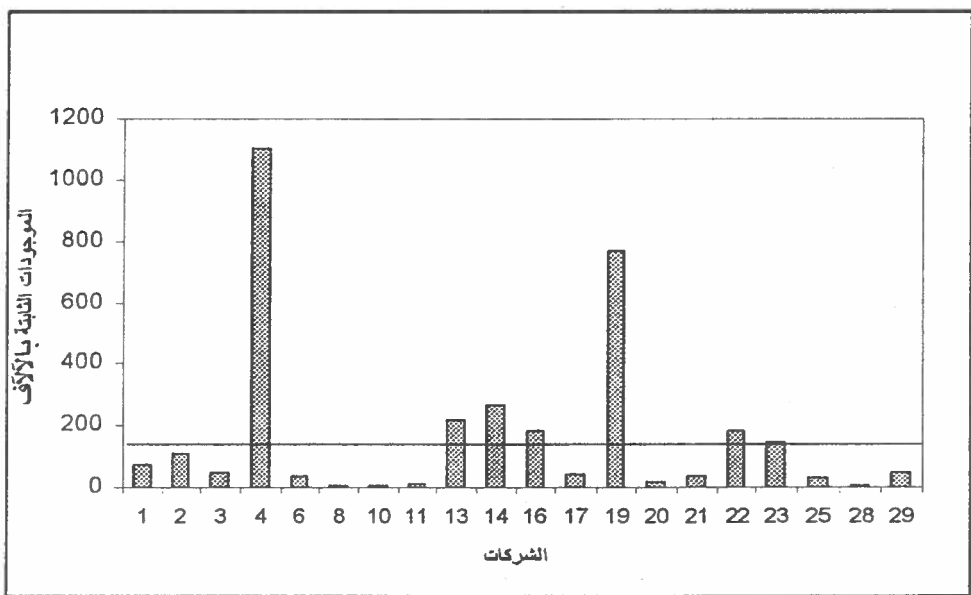
الشكل ( 4 ) :توزيع إجمالي الموجودات في الشركات غير الممهدة



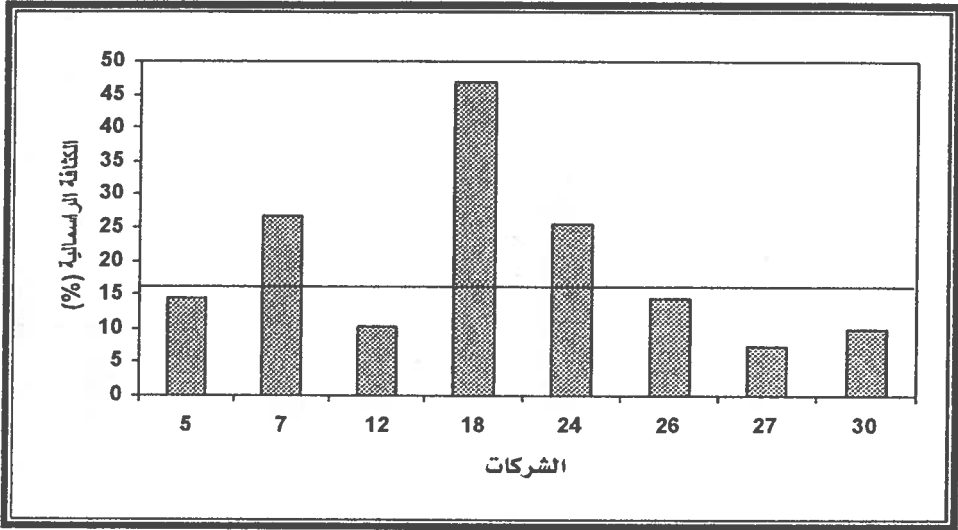
الشكل ( 5 ) :توزيع الموجودات الثابتة في الشركات الممهدة



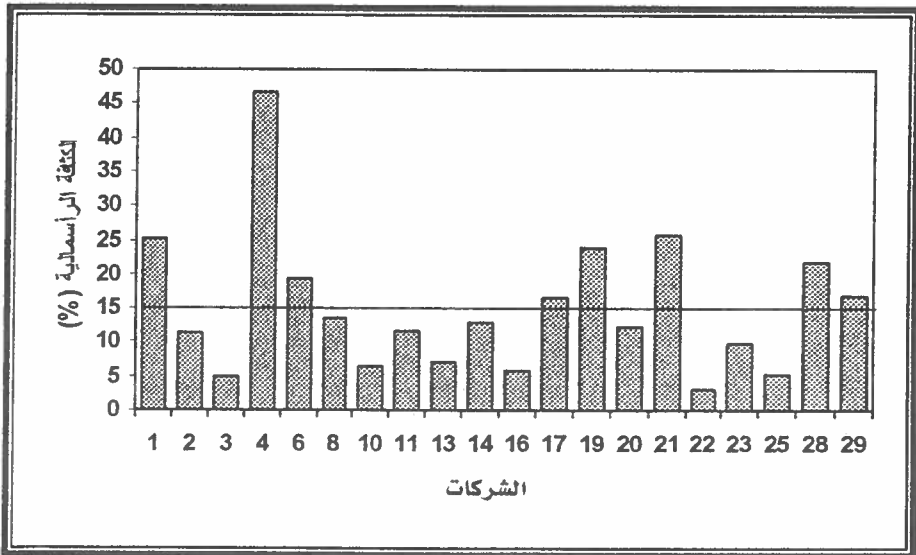
الشكل ( 6 ) :توزيع الموجودات الثابتة في الشركات غير الممهدة



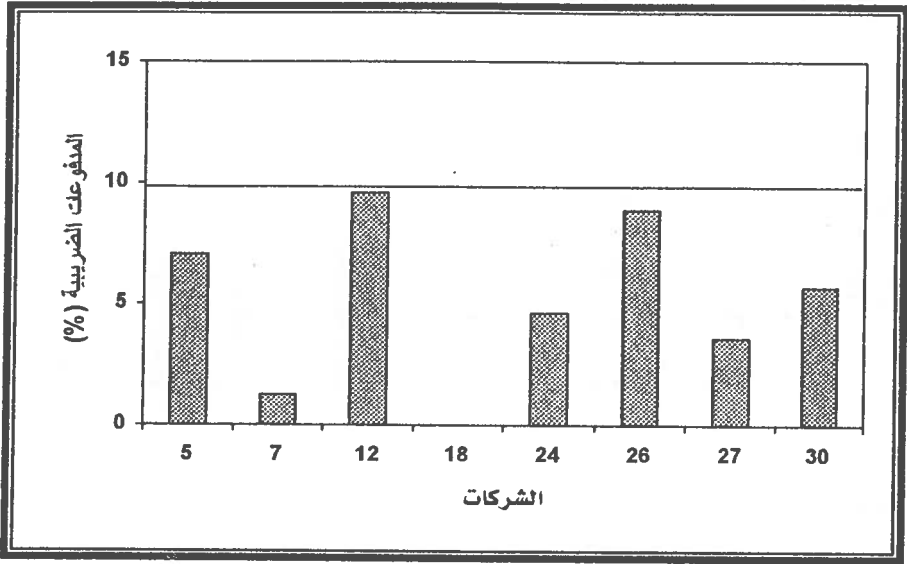
الشكل (7): توزيع الكثافة الرأسمالية في الشركات الممهدة للدخل



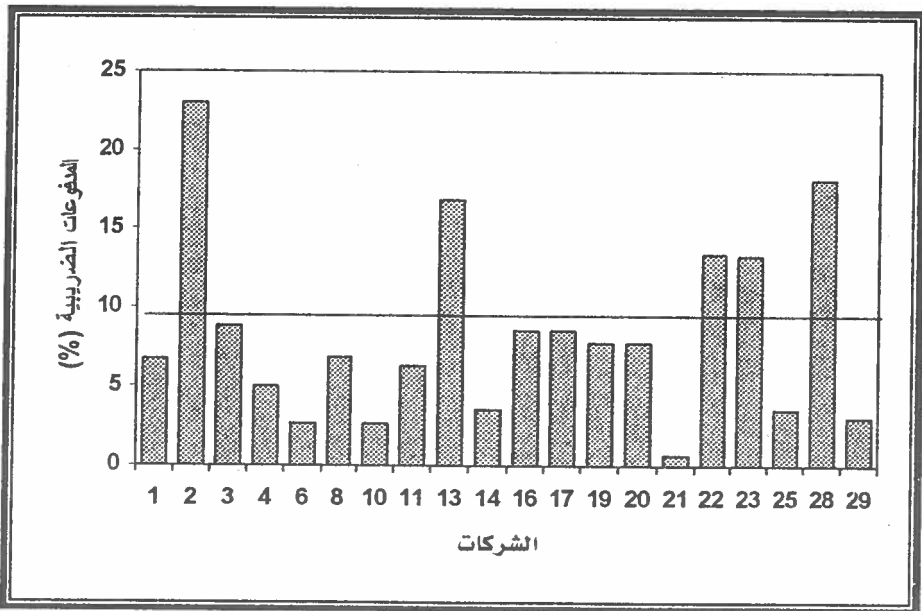
الشكل (8): توزيع الكثافة الرأسمالية في الشركات غير الممهدة للدخل



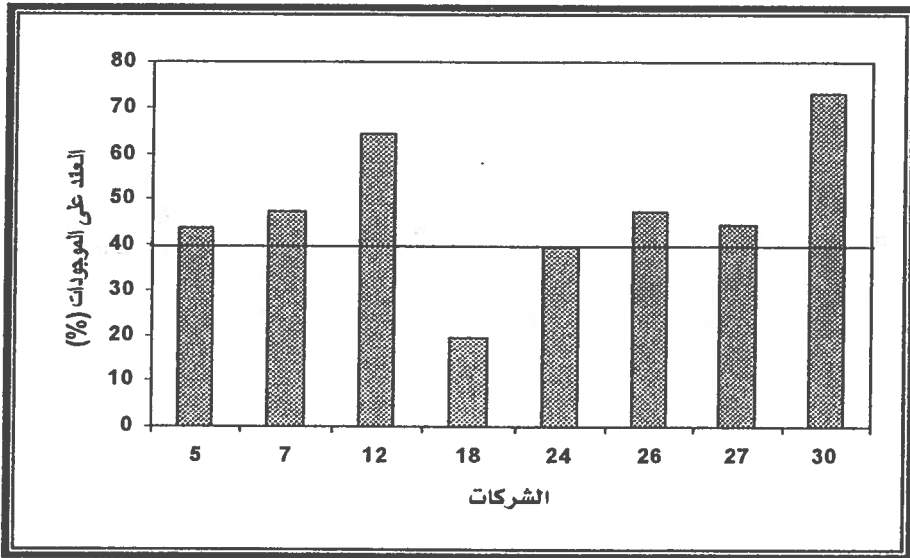
الشكل (9): توزيع نسبة المدفوعات الضريبية في الشركات الممهدة للدخل



الشكل (10): توزيع نسبة المدفوعات الضريبية في الشركات غير الممهدة للدخل



الشكل (11): توزيع معدل العائد على الموجودات في الشركات الممهدة للدخل



الشكل (12): توزيع معدل العائد على الموجودات في الشركات غير الممهدة للدخل

